

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

الجلسة ٦

الأربعاء، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

الإجراءات والمبادرات الأخرى الواجب اتخاذها من أجل

تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد أوم برادان، رئيس وفد بوتان.

السيد برادان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية. ونحن واثقون من أنه بخبرته الواسعة وقيادته المقتدرة وحكمته الفطرية، سيقود مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة.

إننا نجتمع هنا لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، واقتراح مزيد من المبادرات للمساواة بين الجنسين، والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بالعمل الذي قامت به اللجنة المعنية بوضع المرأة، والتي نهضت أيضا بالمهمة الشاقة حيث قامت بعمل اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

(A/S-23/6/Add.1)

الرئيس: أود أن أعلم الأعضاء بأنه بعد إصدار

الوثيقة A/S-23/6/Add.1 هذا الصباح، قامت أوكرانيا بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

هذه المعلومات سترد في إضافة للوثيقة A/S-23/6،

تصدر فيما بعد.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس،

السيد رودريغيز باريا (كوبا)

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في مجالات الاهتمام الحاسمة

الاثني عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبالرغم من هذا الوضع، فقد بذلت الحكومة الملكية والجمعية الوطنية في بوتان على مدار العقد السابق جهودا مخصصة لضمان عدم وجود أحكام يمكنها أو يجوز أن تؤثر سلبا على الإناث في قوانيننا، وأحكامنا ولوائحنا. وقد جرى تنقيح أي عنصر يمكن أن يفسر على أنه تمييزي أو يؤثر تأثيرا سلبيا على المرأة، إن وجد، لضمان المساواة ومراعاة للاحتياجات الخاصة للمرأة. وعلى سبيل المثال، قامت الجمعية الوطنية في ١٩٩٦ بتعديل قانون الزواج لعام ١٩٨٠ لضمان حصول النساء والأطفال على معاملة عادلة بصورة مطلقة عندما يتعلق الأمر بالزواج والطلاق. كما صيغت أحكام قانونية لمعالجة أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة في مختلف حالات العمل.

وفيما يتعلق بالصحة، والتعليم، والفرص الاقتصادية، يقف الذكر والأنثى على قدم المساواة. والواقع، أن نحو ٥٠ في المائة من الأطفال المتحقين بالمدارس من الإناث، مما يتماشى مع نسبة الذكور إلى الإناث في تعداد السكان. وبغية تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية بدرجة أكبر، أنشأت الحكومة مراكز للتعليم غير الرسمي للبالغين في جميع أنحاء البلد. وقد تصادف أن حوالي ٨٠ في المائة من المنتفعين من هذه المراكز من النساء. وبالمثل في قطاع الصحة، فإن التزام الحكومة الملكية في بوتان بتحقيق هدف الصحة للجميع، فقد تحقق انخفاض كبير للغاية في معدلات وفيات الرضع والأمهات خلال العقد الماضي. وثمة تطور إيجابي آخر تمثل في تزايد مشاركة المرأة في المهن التي كانت حكرا على الرجال. ونتيجة لذلك، لدينا الآن نساء يعملن في مجالات الدفاع، والقانون، والنظام. وهناك أيضا نساء في السلطتين القضائية والتشريعية، وعلى جميع مستويات صنع القرار تقريبا.

وختاما، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزناه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن جهودنا

ومع التقدم الذي شهدناه في كل مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر منذ مؤتمر بيجين، لا يزال يتعين عمل الكثير للوفاء بتعهداتنا بتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن بين أولوياتنا القصوى الحاجة إلى القيام بعمل منسق للقضاء على العنف ضد المرأة بكل أشكاله، سواء كان العنف داخل الأسرة، أو اغتصابا، أو بالاتجار بالنساء أو الأطفال، أو العنف في الصراعات المسلحة، أو وأد الإناث، أو ختان الإناث، أو غير ذلك من الممارسات القاسية. إن الاتجار بالنساء والأطفال واستغلالهم ينتقل عادة من مناطق الفقر إلى مناطق الرخاء، في السياق الوطني أو الدولي. وهذا شيء تأباه نفوسنا، كما أن ثمة اتفاق في المجتمع الدولي على القيام بعمل لوضع حد لمثل هذه الممارسات. ولكن تنقصنا بشدة الإرادة السياسية والموارد الكافية للقيام بمبادرات عاجلة. وإن وفدي يدعو إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة من جانب الحكومات، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، من أجل إنهاء هذه الممارسات.

وفي إقليم جنوب آسيا الذي ننتمي إليه، اتخذت البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي عدة مبادرات لمواجهة التحديات المثبطة للهمة المتمثلة في انعدام المساواة بين الجنسين، وبخاصة لمكافحة العنف ضد المرأة والأخطار الجسيمة المحيطة بالطفلة. ولقد كانت الطفلة محور مبادرات الرابطة. وقد أعلنت الرابطة عام ١٩٩٠ عام الطفلة، والعقد من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٠ عقد الطفلة. والجدير بالملاحظة أنه كان هناك توافق في الرأي على اعتماد اتفاقية لمكافحة جريمة الاتجار بالنساء والأطفال، والتي وضعت صيغتها النهائية لاعتمادها في القمة التالية للرابطة.

وعمقتضى التقاليد والثقافة في بوتان، كانت المرأة دائما شريكا ندا في مجتمعا. وبحكم القانون، فهناك مساواة بين الجنسين، لا سيما في المسائل المتصلة بالأسرة، والإرث، والزواج والطلاق. وليس ثمة تفرقة على أساس الجنس.

بالتنسيق مع شركائهم التنمويين كوسيلة لتحقيق استدامة الجهود نحو المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلم. ولذا، أسعدي أن هذه الدورة الاستثنائية تركز على القضاء على التوجهات الاجتماعية - الثقافية، والسياسية، والاقتصادية السلبية التي تؤثر على المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلم والنهوض بالمرأة.

ويحدث ذلك بهدف تعزيز توافق الآراء الذي تحقق على جميع مستويات عملية الاستعراض، الأمر الذي يسهل وضع سياسة وتدابير برنامجية ملموسة ومستجيبة من أجل التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين. ويستدعي ذلك، أيضا، صوتا أقوى للمرأة في تشكيل مجتمعاتها، كما يظهر في السبل الآتية: الاستثمار في تعليم الفتيات لتسهيل تحقيق عائد أكبر؛ الاعتراف بأدوار النساء وتعزيزها، مع إدراك أنهن بين أكثر الفئات تضررا من جراء مشكلات الفقر؛ إدماج النساء في عملية صنع القرار السياسي، بصفتهم فاعلات اقتصاديات؛ إشراك النساء في إدارة الموارد الطبيعية؛ إنفاذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وتكلم جميع الممثلين بصوت واحد، لأن القضايا الخورية التي تؤثر فينا واحدة. وأود أن أضيف صوتي، وصوت نساتنا إلى الأصوات التي سُمعت من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض القضايا الخطيرة التي، إذا لم تجابه بصورة مناسبة، سوف تظل تحدث آثارا سلبية على التقدم الذي أحرز حتى الآن.

وأرجو أن يكون بوسع نساء الدول أعضاء الأمم المتحدة التكلم باسمها الآن.

وبالنسبة لنا، تعد قضية المساواة بين الجنسين قضية إنسانية. وأن الخارجين منا من الحروب والمناضلين لإعادة بناء تراثنا الضائع وأرواحنا، يواجهون قضايا ما برحت ترتطم بجهودنا من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين.

مستمرة من أجل مواصلة تعزيز مشاركة المرأة في كافة ميادين الحياة الوطنية. وأن بوتان تلتزم التزاما راسخا بالتعهدات التي قطعناها في بيجين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة جويل هوارد تايلور، رئيسة وفد ليريا.

السيدة تايلور (ليريا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أكون جزءا من هذه الدورة التاريخية التي تعقد حول موضوع المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين. وهذا الأمر يهمننا نحن النساء، بصفة خاصة، لأن هذه الدورة تسعى سعيا واعيا للاعتراف بالحاجة إلى تعزيز كافة أدوارنا في المجتمع.

وأقل إليكم تحية صادقة من نساء جمهورية ليريا. ورسالتنا واضحة. فلن يهدأ لنا بال حتى نتاح جميع الفرص للجميع على قدم المساواة. وأود أيضا أن أعرب عن الامتنان، باسم حكومتي، لكافة الوكالات الدولية التي لم تتخل عن ليريا ولا تزال تساعدنا في تحسين حياة شعبنا. ولهؤلاء الذين ما زالوا غير قادرين على اتخاذ قرار، بوسعي أن أقول بكل ثقة، إن من الأفضل أن نحاول جمع القطع بغض النظر عن صغر حجمها، من أن نعمل على فصل بعضها عن البعض الآخر، أو البقاء بعيدا، في بساطة. ولكوننا أعضاء في القرية العالمية الواحدة، فإن النجاح أو الفشل إنما يرجع لنا كافة. وستظل حكومتي ملتزمة بمبادئ منهاج عمل بيجين.

ويشكل هذا الجمع حجر زاوية في حياة المرأة والمجتمع ككل لأنه يتيح للعالم فرصة أخرى لإعادة التأكيد على الالتزام بإنقاذ البشرية من دورة التخلف الآتية. ويسعدي بنفس القدر ملاحظة أن عملية الاستعراض التي نحن بصدددها هي عملية دافعها المنتفعين وليس المانحين، لأن الفرصة قد أتحت للبلدان والمناطق لتوجيه دفعة العملية

وأود أن أدعو جميع الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات المانحين إلى إعطاء المرأة فرصة حقيقية لإحداث فارقا ذي معنى. ولنظرائنا من الذكور أقول، لا تخشوا من توافق الآراء الذي تم الوصول إليه للاعتراف بدورنا وتعزيزه. ذلك لأن المرأة لا تزال تقليديا تضم الوحدة الأسرية إلى بعضها، ولأن المجتمع يدرك أننا مساندون للعنصر البشري.

ويجب ألا تنفي هذه المدركات والتأكيدات المشاركة التي ينبغي بالطبع أن توجد بين الرجل والمرأة. كما أنه لا ينبغي لتمكين المرأة أن تكون على حساب مركز نظرائنا من الذكور وبدلا من ذلك ينبغي تعزيز السياق الناشئ بصورة متبادلة.

واسمحوا لي أن أتحدى نظرائي الذكور في إعادة تأكيد التزاماتهم بوصفهم المتصدرين لرسم السياسات وتنفيذها، بمنحنا خلال هذا القرن الحادي والعشرين، الفرص التي تمكّننا من إحداث أثر إيجابي حيثما نوضع. وفروا لنا الأدوات ذات الصلة المناسبة التي ستحوّل وتعزز، بصورة ذات مغزى، قدراتنا للمساهمة في بناء السلام والأمن والتنمية وبناء الدولة. امنحونا المساواة في الموارد والمسؤولية لصنع القرار. ووزعوا على أساس عادل الموارد على جميع الدول، بما يمكن كل دولة على تحقيق مساواة حقيقية بين الجنسين للجميع.

وطبقا لذلك فإن نساء بلدان اتحاد حوض نهر المانو يؤكدن التزامهن بإعلان المبادئ السياسية المتعلقة بالحرية وحقوق الشعوب وإضفاء الديمقراطية، وهو إعلان اعتمد في أبوجا، نيجيريا في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، ضمن إطار الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.

ونحن ندعو الأمم المتحدة إلى دعم تعهد المرأة بتعبئة جميع الموارد لضمان الاستعادة السريعة للسلام في بلدان

وتشمل هذه القضايا ما يلي، ولكنها ليست قاصرة عليها: أولا، استمرار الصراع والنزاع الأهليين حول أفريقيا؛ ثانيا، المديونية، وارتفاع معدلات السداد التي تستهلك قسما كبيرا من جميع المبالغ المتاحة لنا، والتي يمكن استخدامها في توفير فوائد اجتماعية واقتصادية أخرى طويلة الأجل لشعبنا في المجالات الحاسمة مثل الصحة والتعليم والأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للمرأة، في جملة أمور؛ وثالثا، صفقات منح المعونة غير المناسبة والتي لا تراعي بالكامل ظروفنا الخاصة كدول منفردة ومتميزة؛ رابعا، الحواجز التجارية الإقليمية والدولية التي لا توفر المزايا اللازمة للدول المنفردة لتحقيق أرباح تفيد اقتصاداتها؛ خامسا، عدم كفاية بناء القدرات على جميع الصعد لضمان التنمية البشرية الدائمة والمركزة على الناس؛ سادسا، الفرص غير المتكافئة التي تؤثر على التنمية البشرية الخطيرة وحالة مؤشرات الخير التي لا يمكن تحقيقها بالكامل نظرا لمستويات الفقر السائدة في دولنا؛ وسابعا، عدم إمكانية الحصول على الاحتياجات الخطيرة لتحقيق الصحة والتعليم الأساسي للجميع في سنة ٢٠٠٠، وهي إجراءات تبدو مجردة للغاية بالنسبة لدول تتفاقم معدلات فقرها من جراء النزاع الأهلي أو آثار الصراعات.

لقد انقضت خمس سنوات منذ بيجين، ولا نزال نتصارع مع مفهوم المساواة بين الجنسين. ونحن لا نزال غير قادرين على تقييم تأثير المساواة بين الجنسين على أرواحنا الفردية والاجتماعية بالقدر الحقيقي.

ولا تزال الحكومات تعطي المرأة مراكز رمزية في المجالات التي وجودها فيها لا يحدث فارقا يذكر، ولا تؤثر بقدر كبير على صنع القرار الجماعي. ويجب الارتقاء بقدر كبير بوضعنا من مؤسسات الحكومة إلى مراكز الائتمان الوطني التي تتاح لنا الفرصة فيها لإحداث تغيير حقيقي. ومن رأي أن هذا سوف يؤدي إلى مساواة حقيقية بين الجنسين.

الحالي للمرأة وفي الإجراءات الإضافية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتقييم التقدم المحرز على جميع الصعد، وإعادة تأكيد التزامنا بالتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين.

وخلال العمليات التحضيرية المطولة التي أدت إلى انعقاد الدورة الاستثنائية، شهدنا تحقيق الكثير على الصعيد العالمي، بيد أنه لا يزال يتعين تحقيق الكثير.

وأود في هذه المناسبة أن أذكر بعضاً من التقدم الذي أحرزته كرواتيا في تنفيذ منهاج عمل بيجين. وكان أكبر إنجاز هو الزيادة الكبيرة جداً في مشاركة المرأة في الميدان السياسي في كرواتيا.

وفي بيجين أفاد بلدي أن المرأة تشكل نسبة ٥,٤ في المائة من أعضاء مجلس النواب في البرلمان الكرواتي. ومنذ الانتخابات الأخيرة التي جرت في وقت سابق من هذا العام أصبحت النسبة المئوية لعضوات البرلمان هي ٢١ في المائة. بينما بلغت نسبة النساء في الحكومة الجديدة ١٣ في المائة. وإذا أخذنا الاتجاهات السابقة في الاعتبار يمكننا أن نعتبر هذه خطوة هامة صوب الهدف النهائي المتمثل في المشاركة السياسية الكاملة للمرأة.

وللمساواة بين الجنسين دور هام في كل جوانب العملية الديمقراطية الجارية الآن. والواقع أن المساعي التي تبذلها كل الأحزاب السياسية تقريبا لإدراج عنصر هام من النساء في ترشيحاتها الانتخابية تثبت أنها أفضل طريق لإحداث التغيير. ويتساوى مع ذلك في الأهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في إذكاء الوعي العام، باعتباره استراتيجية أساسية في السعي نحو مشاركة المرأة الملائمة في الحياة السياسية.

ويشرفني أن أعلن أن كرواتيا وقّعت البروتوكول الاختياري للاتفاقية في يوم افتتاح الدورة الاستثنائية كي تواصل تعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

الاتحاد، مؤكدين أن نترك تراثنا من بناء الجسور بدلا من إقامة الجدران.

وفي الختام أود أن أناشد جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة بتمكين جميع أصحاب المصالح، ولا سيما في القارة الأفريقية، باعتماد الحوار والتفاعل كوسيلة اتصال في هذا العصر. ويجب أن ندرك أن جميع ما أعربنا عنه في مداواتنا خلال هذه الدورة الاستثنائية لن يصل إلى شيء في غياب السلام الحقيقي والأمن والتعاون المتبادل بين جميع دول العالم.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة جهودها في بناء السلام وتدعيم السلام حول العالم في الوقت الذي تحت فيه شركاءها على إقامة نظم تضمن بقاء هذا الزخم، بما يمكن من خلق نظام عالمي لائق ومستقر وعادل. وبهذه الطريقة يمكننا حقا أن نقول إننا بذلنا جهدنا في ضمان الإرث لأطفالنا وللأجيال المقبلة.

وختاما، أود أن تمنح مشاركتنا هنا هذا الأسبوع كلاً منا شعورا متجددا بالتقدير للإنسانية بما يمكن كلاً منا من تمييز الصحيح من الخاطئ؛ ومن مساندة الدعم الحقيقي والتفاهم؛ وتقديم التزام كامل لا يتزعزع بالسلام والعدالة حول العالم. وأدعو الله أن يمنحنا سلامه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): والآن أعطي الكلمة إلى معالي السيدة زلجكا أنتونوفيتش، نائبة رئيس وزراء كرواتيا.

السيدة أنتونوفيتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي السرور والامتنان أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والمعنونة "المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام، في القرن الحادي والعشرين". وإن فترة خمس سنوات بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تعد وقتا مناسباً للتفكير في الوضع

والتتقيف وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وإقامة شبكة ذات كفاءة لخدمات دعم الضحايا. كما ينبغي زيادة الاهتمام بالعمل مع الجناة وبإذكاء الوعي العام ووضع نظام شامل للتعاون على كل المستويات.

وينظر إلى كفالة وحماية المساواة في حقوق الإنسان بين الرجل والمرأة، وإلى إدماج منظور الجنسين في كل السياسات الحكومية، على أنها السبيل الوحيد لسير الحكومة قُدما. ومن واقع خبرتنا نرى أن التعليم الذي يرمي إلى القضاء على النظرة الجارمة لأدوار الجنسين، والمشاركة القوية من المرأة في الاقتصاد، مع المساواة في الأجر على العمل المتساوي، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، والمشاركة في الوالدية، كلها تؤدي إلى زيادة مستحبة في مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات وتساعد، بدورها، في تحسين وضع المرأة في المجتمع بصفة عامة.

وقد أنشأت كرواتيا آليتها الوطنية الخاصة بها وهي اللجنة المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين. وتضم اللجنة قطاعا عريضا من ممثلي كل الوزارات الحكومية ومن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. وعلى الرغم من أن اللجنة لا تزال تفتقر إلى الموارد الملائمة، فإننا بتجميع القوى مع كل شرائح المجتمع المدني نرجو أن نتوصل إلى نتائج ملموسة في تنفيذ أهدافها الأساسية. وفي أعقاب هذه الدورة الاستثنائية ستضع اللجنة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، خطة عمل وطنية أخرى لكفالة التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين ووثيقة نتائج الدورة الاستثنائية.

وكرواتيا تؤيد تماما دور اللجنة المعنية بوضع المرأة، وبوصفها عضوا فيها ستعمل في سبيل تحسين طرائق عملها لرصد تنفيذ منهاج عمل بيجين. وبوسع الدورة العادية للجنة المعنية بمركز المرأة، في سعيها إلى تحديد آلية مناسبة يمكن في إطارها إجراء عملية استعراض شامل، أن تكون

ضد المرأة، وسوف تتخذ الخطوات اللازمة للإسراع بالتصديق عليها.

والمرأة في جمهورية كرواتيا تمثل ٤٦,٢ في المائة من مجموع القوى العاملة المستخدمة و ٥٢,٤ في المائة من القوى العاملة الموظفة في قطاعات الاقتصاد غير الحكومية. وقد أصبح القضاء على التمييز ضد المرأة في هذه المنطقة أحد الشواغل الأولية لكرواتيا. ولتحقيق هذه الغاية تدعم الحكومة عدة برامج وطنية تساعد في جملة أمور على أن تتلافى المؤسسات التي بها فائض عمالة استهداف النساء والمسنين.

وتقتضي عولمة الاقتصاد في نهاية المطاف توسيع الأسواق عن طريق التعاون دون الإقليمي. ويسرني أن أعلن للدورة الاستثنائية أن جمهورية كرواتيا قامت، في إطار مبادرة أوروبا الوسطى التي تضم ١٦ بلدا في أوروبا الوسطى - وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - بتنظيم واستضافة مؤتمر دولي بشأن سيدات الأعمال والتعاون بين الشرق والغرب. وأجرت البلدان المشاركة متابعة مكثفة. وتبذل جهود متضافرة أيضا لإدخال القضايا المتعلقة بالمرأة في المشاريع التي تنفذ حاليا في إطار حلف الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

وجمهورية كرواتيا ملتزمة بالكامل بمراعاة حقوق الإنسان للمرأة حسبما وضعت وأقرت في الأمم المتحدة. وفي نهجنا العملي نعطي اهتماما خاصا للتدابير الرامية إلى منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتعاون الحكومة والمنظمات غير الحكومية من أجل منع العنف ضد المرأة. واتخذت حكومتنا خطوات لاعتماد قانون يوفر الحماية الواجبة لضحايا العنف المرتكب في نطاق الأسرة. ونحن نحتاج في مناقشاتنا إلى زيادة التركيز على مفاهيم الوقاية

بها في عام ١٩٩٧ وبسياسة وطنية إزاء الجنسين في آذار/مارس ٢٠٠٠ من خلال عملية تشاورية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمناخين. ويأتي منهاج عمل ملاوي شهادة واضحة على التزام الحكومة بتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة في القرن الحادي والعشرين. ولإثبات الإرادة السياسية للحكومة استهل منهاج عمل ملاوي رئيس الدولة السيد مولوزي. ولذا فمنهاج العمل أداة قوية لتمكين المرأة حيث يطالب بإدماج منظور نوع الجنس في كل السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية.

ومنهاج عمل ملاوي يحدد أربعة مجالات ذات أولوية هم ملاوي من بين المجالات الاثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين. وتلك المجالات الأربعة ذات الأولوية هي: تخفيف الفقر والتمكين، الذي يتضمن مشاركة المرأة في الزراعة، والحصول على الموارد الاقتصادية، والعمالة، وصحة المرأة الإنجابية، والأمن الغذائي والتغذية، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ ثانيا، الطفلة، وهذا يشمل الممارسات التقليدية والثقافية الضارة التي تؤثر تأثيرا عكسيا على حق الطفلة في النمو المناسب، والحماية والتنمية؛ ثالثا، العنف ضد المرأة، الذي يشمل التمييز القائم على التفرقة بين الجنسين وهميش المرأة والفتاة في المجالات الخاصة والعامة والعائلية؛ ورابعا، السلم، الذي يشمل حقوق المرأة، والاتفاقات الدولية، والبروتوكولات والمعاهدات التي تعزز السلم، ومحنة المرأة، والأطفال والأشخاص المعاقين في ملاوي فيما يتعلق بظروف المأوى الخاصة بهم، ومشاركة المرأة في السياسات وفي صنع القرارات.

فيما يتعلق بتخفيف الفقر والتمكين، فإن حكومة ملاوي هيأت بيئة سياسية مواتية لإقامة وتشغيل منظمات غير حكومية تُعنى بالفوارق بين الجنسين وتتناول مسائل المرأة والمساواة بين الجنسين. ومؤسسات الإقراض المالي

مماثلة محفل اجتماع وزاري رفيع المستوى. وبهذه الطريقة يمكن أن تيسر عملنا إلى حد كبير بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، وذلك بأن تتيح لنا الفرصة المطلوبة لتبادل الدروس المستفادة على الصعيد الوطني، وبذا تيسر تكرار أفضل الممارسات.

وأقول في الختام إنه لا يجوز إغفال أن الحركة النسائية نجحت في استهلال أنشطة متشعبة كفلت في نهاية المطاف تحرير المرأة في القرن العشرين. ومهمتنا في القرن الحادي والعشرين هي زيادة الكفاح من أجل تمكين المرأة وذلك بإيجاد البيئة التي تكفل فيها مساواة المرأة من الجميع باعتبارها واحدا من حقوق الإنسان الأصيلة في كل مجتمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة ماري كافوريزا باندا، وزيرة شؤون الجنسين والشباب والخدمات المجتمعية في ملاوي.

السيدة باندا (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): باسم وفد ملاوي بل وباسمي، أشرك من سبقوني بالكلام في تهنئة الرئيس وكل من في مكتبه بانتخابهم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية. وأود بالإضافة إلى هذا أن أهنئ الأمين العام وموظفيه على إعدادهم لبيان مشجع.

وقبل الإلقاء ببياني، أود أن أنقل إليكم خالص اعتذار رئيس الدولة في جمهورية ملاوي، السيد باكيلى مولوزي الذي وجّهت إليه الدعوة لحضور هذه الدورة ولكنه لم يتمكن من ذلك. وبدلا من ذلك كلّفني بتمثيله في هذه المناسبة الميمونة. وسوف أكرّس بياني لإيجاز ما فعلته ملاوي وما تفعله بالنسبة لتنفيذ منهاج عمل بيجين، وأبرز أيضا التحديات الهامة والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ.

ففي متابعة ملاوي لمنهاج العمل العالمي المعتمد في مؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥ عقدت اجتماعات توعية بنتائج المؤتمر. وخرجت حكومة ملاوي أيضا بمنهاج عمل خاص

الناجحات من انتظام الفتيات من نسبة ٥٣ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٩٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، فإن معدل بقاء الفتيات في المدارس زاد من ١٢ في المائة إلى ٢٧ في المائة خلال نفس الفترة. وزادت حكومة ملاوي أيضا مخصصات ميزانيتها للقطاع الفرعي التعليمي من ٤٦ في المائة من ميزانية القطاع الاجتماعي في عام ١٩٩٢ إلى ٦٩ في المائة في العام المالي ١٩٩٩-٢٠٠٠.

بالإضافة إلى هذا، فإن سياستنا بشأن الحمل جرى استعراضها لتمكين البنات والأولاد من إعادة قبولهم في النظام المدرسي بعد ولادة الطفل. والطفلة التي لا تعود إلى المدرسة تعطى الفرصة أيضا للالتحاق ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار.

فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، أقيم عدد من المنظمات والمؤسسات، مثل لجنة القانون، ومكتب "أومبودزمان" ولجنة حقوق الإنسان لتوفير آليات دعم وخدمات استشارية للضحايا. بالإضافة إلى هذا، وضعت الحكومة تدابير مختلفة للتعامل مع مرتكبي أعمال إساءة المعاملة. ومع ذلك، نظرا لأن معظم حالات العنف لا يبلغ عنها، فإن حملة وطنية بشأن العنف ضد المرأة جرى القيام بها في عام ١٩٩٨ لخلق الوعي. وقد طالت الحملة ما يزيد على ٣٠.٠٠٠ عضو اجتماعي شكّلوا منذ ذلك الوقت لجانا للعمل على مكافحة العنف ضد المرأة على المستوى الريفي.

أما على المستوى الوطني، فقد استعرضت الحكومة بعض القوانين التمييزية، مثل قانون الزواج، وقانون الانتماء وقانون الوصية والميراث، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالحصول على الممتلكات. وعلى المستوى الإقليمي، وقّعت ملاوي في ١٩٩٩ ضميمة، بشأن استئصال العنف ضد المرأة والأطفال لإعلان الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، بشأن الفوارق بين الجنسين والتنمية.

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة جرى تشجيعها على أن تستهدف في معظمها المرأة في المناطق الريفية، بما يمكن بالتالي من الاعتراف بالقطاع غير الرسمي كمصدر كبير من مصادر العمالة بالنسبة للمرأة.

وقد جرى تحرير خدمات الصحة الإنجابية لتكفل حصول المرأة والرجل في سن الإنجاب عليها بسهولة. وأنشأت الحكومة أيضا برامج للصحة الإنجابية للمراهقين توفر لهم المعلومات، والمشورة وخدمات منع الحمل. وهذه أسهمت في زيادة انتشار استخدام موانع الحمل من ٧ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وبما يتفق مع الالتزامات المتعلقة بالصحة الإنجابية للمرأة في برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، استعرضت سياسة السكان الملاوية لتنظيم الفوارق بين الجنسين.

وكمتابعة للمؤتمر الدولي المعني بالتغذية، وضعت ملاوي خطة وطنية للتغذية، تركز على التنوع الغذائي والأمن الغذائي واستخدام الغذاء. وللأسف، على الرغم من هذا التقدم، لا يزال السكان الملاويين يواجهون سوء التغذية الحاد. وعلى سبيل المثال، نسبة إعاقة النمو الطبيعي، ٤٨ في المائة، وتصل نسبة الهزال إلى ٧ في المائة ويصل انخفاض الوزن عن المعدل إلى ٣٠ في المائة. وذلك الوضع الغذائي غير المقبول يفرض تحديا كبيرا على جهود البلاد الإنمائية.

وفيما يتعلق بالطفلة، فإن الحكومة الملاوية كثفت حملات تعبئة اجتماعية، عن طريق التحاق فتياتها في برامج محو الأمية والتعليم، لتغيير السلوكيات الثقافية والاجتماعية السلبية إزاء تعليم الفتاة. ووفرت الحكومة تعليما أوليا مجانيا في العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥، مما أدى إلى مضاعفة معدلات انتظام الفتيات في المدارس الابتدائية. وزاد تقديم الزمالات الدراسية إلى تلميذات المدارس الابتدائية والثانوية

التمنية المستدامة ذات الوجه الإنساني لا يمكن تحقيقها دون عمل المرأة والرجل والبنات والولد معا كشركاء في التنمية في الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيرجيليا ماتابيل، وزيرة شؤون المرأة وتنسيق العمل الاجتماعي في موزامبيق.

السيدة ماتابيل (موزامبيق) (تكلمت بالبرتغالية) وقدم الوفد نصا بالانكليزية: اسمحو لي بالنيابة عن حكومة موزامبيق وبالأصالة عن نفسي، أن أهنتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية، التي تعقد في بداية الألفية الجديدة. إن هذا الحدث يحظى بأهمية خاصة، نظرا لأهمية المسائل التي تتناول تحت عنوان "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". وهذا الموضوع يوفر لنا فرصة للتفكير بشكل عميق وللقيام بتقييم جماعي لتنفيذ منهاج عمل بيجين، الذي يرمي إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية للوفاء بخططنا الوطنية في السنوات المقبلة.

وأود أن أشير إلى الأوقات الصعبة التي مرتّ بها بلادي في الربع الأول من هذه السنة. فقد تسببت الأمطار الغزيرة التي صاحبته الأعاصير في فيضانات لم يسبق لها مثيل في بلادي، وحلّت هذه الكارثة الطبيعية وراءها سلسلة من الدمار، والموت، والبؤس عمّت الآلاف من مواطني موزامبيق، وبخاصة النساء، والأطفال، والمسنين.

وقد أودت الفيضانات أيضا بممتلكات من أصيبوا، فضلا عن أنها تسببت في تدمير واسع النطاق للزراعة، والماشية، وللهياكل الأساسية من طرق، وسكك حديدية، وخطوط كهربائية، وشبكات توريد المياه، وللجسور، والمدارس، والمستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية، والمباني الحكومية، وغيرها من الممتلكات العامة والخاصة.

وفيما يتعلق بالسلم، تكفل الحكومة أن تكون بعثات صنع السلام عبر الحدود، وبعثات المفاوضات التجارية، والمعارض التجارية متضمنة النساء والرجال معا. فالسلام ليس هو مجرد غياب الحرب، إنما هو حق أساسي من حقوق الإنسان يمكن المرأة والرجل، والبنات والولد من المشاركة بشكل فعال في صنع القرار. وبالتالي اتخذت الحكومة خطوات لزيادة عدد النساء المشاركات في وضع السياسات وفي تولي مناصب صنع القرارات، وعلى وجه الخصوص في المجالات التشريعية، والخدمات المدنية وفي القضاء. واليوم، تفخر ملاوي بتولي امرأة لمنصب وزير الخارجية.

يسر ملاوي أن تبلغ بأنه إلى جانب توعية قواتنا المسلحة بمسألة الفوارق بين الجنسين هذا العام، ضمت للمرة الأولى في تاريخ الأمة الملاوية، مجندات، ٥٩ منهن ينتمين إلى فئات من القوات المسلحة ظل يسيطر عليها الرجال حتى الآن.

وبصرف النظر عن تلك المنجزات، فإن عددا من التحديات لا يزال يعرقل عملية تنفيذ منهاج عمل بيجين. وتلك التحديات تتضمن ما يلي: الآثار السلبية للعولمة، بسبب عدم توافر القدرة التكنولوجية في ملاوي، الذي يقوض قدرة البلد على المنافسة في السوق العالمية؛ وزيادة التركيز على المكاسب الاقتصادية لبرامج التكيف الهيكلي، التي كانت على حساب المكاسب الاجتماعية التي يرغبها السكان الملاويين، وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال؛ والموارد المالية غير الكافية التي تعوق تنفيذ البرامج التي يراد بها خيرا؛ ومرض الإيدز الوبائي، الذي لا يزال يؤثر بشكل سلبي على السكان الملاويين، وبشكل خاص على المرأة، التي يتوقع منها أن تعني أيضا بالأعداد المتزايدة من الأيتام.

وفي الختام، وضعت حكومة ملاوي مسائل الفوارق بين الجنسين في مقدمة خططها الإنمائية لأنها تعترف بأن

وفي إطار جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي نشترك في عضويتها أيضا، شرعنا في خطة تنسيقية لتعزيز البرامج الوطنية للنهوض بالمساواة وبحقوق المرأة.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا، أنه بين المجالات الـ ١٢ الواردة في منهاج عمل بيجين، حددت حكومة موزامبيق سبعة مجالات ذات أولوية وركزت جهودها فيها، وتعتبر هذه المجالات حيوية بالنسبة لتقدم المرأة. ويتعلق المجال الأول بالمرأة، والفقير، والعمالة. وتنصب جهودنا على استئصال الفقر المدقع، بما فيه إمكانية وصول المرأة إلى الأراضي والائتمان، وإنشاء إطار اقتصادي - اجتماعي، وسياسي، وقانوني يعطي وضعاً خاصاً لإمكانية وصول المرأة إلى العمالة. وتتخذ الإجراءات لتحويل مبدأ تكافؤ الفرص إلى واقع، مع التأكيد بشدة على مشاركة المرأة الريفية والمعوقة.

والمجال الثاني هو مجال المرأة والبيئة، والزراعة، وتولي الحكومة أولوية لمشاركة المرأة في التنمية الزراعية المستدامة. وفي هذا الصدد، تضطلع المرأة بدور هام في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، فضلا عن المحافظة على البيئة وإدارتها.

والمجال الثالث مجال التعليم والتدريب. وتولي الخطة الاستراتيجية للتعليم في بلادنا اهتماما خاصا لتعليم الفتيات ونتيجة لهذه الخطة، زادت إمكانية وصول النساء والفتيات إلى التعليم من ٦٣ في المائة إلى ٨٢ في المائة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩.

والمجال الرابع مجال المرأة والصحة. وفي هذا المجال، تبذل الحكومة جهودا لضمان إمكانية وصول المرأة إلى الرعاية الصحية الملائمة عن طريق توسيع شبكات الرعاية الصحية، وتدريب المهنيين العاملين في مجال الصحة، والقابلات التقليديات، وزيادة تغطية التحصين، وتوفير المساعدة قبل الولادة وبعدها.

وقد شكلت هذه المأساة نكسة خطيرة لمختلف المشاريع. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب، باسم موزامبيق حكومة وشعبا، عن عميق امتناننا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وللمجتمع الدولي بصفة عامة على تضامنها ودعمها السخي.

إن النهوض بالمرأة يزداد تعقيدا في السياق الحالي للعولمة. ومما يشهد على ذلك شهادة صارخة وجود ١,٣ بليون من النساء والأطفال والمسنين ممن يعيشون في فقر مدقع هو دليل صارخ على هذا التحدي. وملايين النساء والأطفال في البلدان النامية الذين ما زالوا يفتقرون إلى التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، والتغذية، يشكّلون مثالا آخر على ضخامة الإجحاف الاجتماعي الحالي.

وللتغلب على هذه الاتجاهات السلبية، يجب على البلدان أن تتخذ إجراءات مادية ولموسة. وفي هذا الصدد، تبذل حكومة موزامبيق جهودا جبارة للوفاء بالتزاماتها وفقا لمنهاج عمل بيجين. وتصديقنا على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وانضمامنا إلى البرامج الإقليمية الأخرى، مثل إعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن نوع الجنس والتنمية، وخطة عمل الكومنولث بشأن نوع الجنس والتنمية، التي ترد فيها الجوانب الرئيسية لخطينا الوطنية، كل هذا يعطي زخما إضافيا للنهوض بالمرأة في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وبوصفنا من أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإننا نسترشد أيضا بتوصيات مؤتمر قمة رؤساء دولنا، الذي عقد في بلانتاير، جمهورية ملاوي، عام ١٩٩٧، والذي وضع خطة عمل إقليمية تدعو إلى تعزيز العدالة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة.

النساء يمثلن ٢٩,٦ في المائة من العدد الإجمالي. وعلى الصعيد التنفيذي، ازداد عدد النساء من وزيرة واحدة وأربع نائبات للوزراء إلى ثلاث وزيرات مسؤولات عن التخطيط والمالية، والمرأة وتنسيق الأعمال الاجتماعية، والتعليم العالي، والعلوم والتكنولوجيا، و ٥ نائبات للوزراء مسؤولات عن الشؤون الخارجية والتعاون، والصحة، والتعليم، والعمالة، والموارد المعدنية، والطاقة. وقد ازداد عدد الأمينات العامات من اثنتين إلى خمس، ومديرات المقاطعات من مديرة واحدة إلى ست. وعلى صعيد البلديات، يبلغ عدد النساء الأعضاء في المجالس البلدية ٢٣٥ امرأة من ٧٩٠ عضواً منتخبين في ٣٣ هيئة تشريعية محلية، وبالتالي يمثلن ٢٩,٧٤ في المائة من إجمالي عدد الأعضاء.

وختاماً، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومة بلدي بالأهداف الواردة في منهاج عمل بيجين، وأتمنى أن ترشد نتائج هذه الدورة الاستثنائية جميع الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة. كما يحدونا الأمل في أن تسهم نتائج هذه الدورة في إزالة جميع العقبات التي لا تزال تعترض طريق تمكين المرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلويل بريتريك وزير الصحة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية بولايات ميكرونيزيا الموحدة.

السيد بريتريك (ميكرونيزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أكون هنا ممثلاً لبلدي في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، لاستعراض ما أحرز من تقدم حتى الآن في معالجة القضايا الواردة في إعلان وبرنامج عمل بيجين، ولتقييم دور المرأة في القرن الحادي والعشرين. وقبل فترة ليست ببعيدة، وقفت أمام نفس هذه الهيئة مؤكداً دعم بلدي لإعلان وبرنامج عمل بيجين. ومع بزوغ فجر ألفية جديدة، فإنه من دواعي الإحباط أن نلاحظ أن تحديات القرن الحادي

وفضلاً عن ذلك، أنشأت حكومة موزامبيق لجنة وطنية لتنسيق تنفيذ برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أساس توعية جميع أعضاء المجتمع، وبخاصة توعية الفتيات بشأن الصحة الإنجابية والممارسات الجنسية الآمنة.

والمجال الخامس مجال حقوق المرأة والعنف ضدها. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، تلتزم الحكومة بزيادة فعالية جميع الصكوك القانونية الدولية والإقليمية التي تشترك فيها، عن طريق استعراض التشريع الوطني. كما تتخذ إجراءات للنهوض بالوعي بحقوق المرأة بين أفراد مجتمع موزامبيق. وتحقيقاً لهذا الغرض، تشارك الحكومة في مشاورات مكثفة مع المجتمع المدني حول عملية استعراض قانون العمل، وقانون الأراضي، وقانون الأسرة، ومدونة القوانين التجارية، لكي تدرج فيها الأحكام الرئيسية الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة.

والمجال السادس يغطي الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة. وقد أنشأت الحكومة وزارة المرأة وتنسيق الشؤون الاجتماعية، التي تنسق أنشطة فريق عامل يضم مسؤولين حكوميين، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، هدفه الإشراف على تنفيذ سياسات وبرامج النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وتعزيز هذا التنفيذ. وأود أيضاً أن أشير إلى محفل للمنظمات غير الحكومية أنشئ في بلادي، ومهمته تهيئة مجتمع تسود فيه المساواة بين الجنسين.

والمجال السابع هو مجال المرأة، والقيادة، وصنع القرار. وتشجع الحكومة مشاركة المرأة في القيادة وفي صنع القرار في الميادين السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. ومن عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ زاد عدد النساء في البرلمان من ٦٥ إلى ٧٤، بين عدد إجمالي قدره ٢٥٠ برلمانياً، مما يعني أن

ومنذ بيجين، تخرجت نحو عشرين طيبة من كليات الطب برعاية الحكومة. وأدى ذلك إلى تحسين صحة نساءنا بصورة فعالة، من خلال حقيقة بسيطة مؤداها أن أعدادا متزايدة من النساء أصبحن يترددن على مستشفياتنا وعياداتنا بعد أن وجدن أن استشارة امرأة طبيبة أيسر كثيرا.

وتشكل النساء في ولايات ميكرونيزيا الموحدة أكثر من ٥٠ في المائة من السكان. ولذا، فهن يساهمن إسهاما كبيرا في الاقتصاد. وتعترف الحكومة بدور المرأة، ولذا وافقت، تسهيلا لوصول النساء إلى خطط توفير رأس المال أو الائتمان، على وضع استراتيجيات لتعزيز تطوير الحياة المهنية للمرأة الشابة من خلال التسويق والمساعدة التقنية. ووافقت الحكومة أيضا على إصدار تشريع للمساعدة في التيسير على المرأة التي تساهم بدور متعدد القطاعات حتى تحقق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

وجرى الاضطلاع بأنشطة توعية لتثقيف المواطنين بالاحتياجات الصحية الخاصة، والحقوق المدنية، والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للمرأة. ونحن نؤمن بأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وثيقة بالغة الأهمية، غير أنه ينبغي عدم اعتبارها القناة الوحيدة للتصدي لتلك الشواغل. كما أننا نعتقد أن المبادرات لتحسين المساواة بين الجنسين ينبغي أن يكون دافعها وطنيا. فتلك هي الطريقة الوحيدة لكي تكون هذه المبادرات فعالة وبعيدة الأثر. وفي انتظار التصديق في الكونغرس الوطني على الاتفاقية، أثمرت حلقات العمل المحلية وكذلك ترجمة الوثيقة مؤحرا إلى اثنتين من اللغات المحلية الأربع الرئيسية، في زيادة الوعي بها.

تبلغ مساحة كتلة اليابسة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ٢٧١ ميلا مربعا، ولذا، فثمة حساسية خاصة تجاه مشكلات السكان وتدهور التربة. ونحن ندرك أهمية وجود توازن بين النمو السكاني والبيئة التي نعيش فيها. وفي إطار

والعشرين لم تتغير، وإنما لا تزال نواجه قضايا خطيرة مثل انتهاكات حقوق الإنسان، ودور المرأة في الأمن والعولمة، وذلك قليل من كثير. ولذا، فإن من المناسب أن تركز هذه الدورة الاستثنائية على المساواة بين الجنسين، ودور المرأة في السلم والتنمية.

ويسعدني أن أذكر أن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد حققت تقدما كبيرا في تنفيذ مجالات الاهتمام الـ ١٢ الحاسمة الواردة في منهاج عمل بيجين. وكان برنامج التكيف الهيكلي الذي اضطرت حكومة بلدي لتنفيذه منذ مؤتمرنا المعقود في بيجين، أكبر تحد واجهته عملية التنفيذ. وأسفر برنامج التكيف هذا عن رفع مكانة الآلية النسائية من مكتب لمصالح المرأة، إلى وحدة إدماج المرأة في عملية التنمية، وأضيفت عليها أدوار ووظائف أوسع نطاقا لمعالجة شواغل المرأة وإبرازها في عملية رسم السياسة الوطنية.

وعلى الصعيد الوطني، وافقت قمة اقتصادية عقدت في العام الماضي على مستوى الدولة على أن هناك حاجة للتعامل مع قضية التمثيل الناقص للمرأة في مناصب صنع القرار في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي. وقد اعتمد عدد من الاستراتيجيات السياسية لمعالجة هذه الشواغل. وكان من بين التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة النظر في احتمال رفع درجة الوحدة الإنمائية للمرأة إلى مستوى الوزارة.

وعلى الصعيد السياسي، أعلن بفخر أن الإدارة الجديدة للحكومة الوطنية أصبحت تضم الآن امرأة عضوا في مجلس الوزراء، كما جرى تعيين سيدة أخرى مؤحرا عضوا في المجلس الوطني للمنح الدراسية. كما أن هناك سيدة عضوا في مجلس الشيوخ في الهيئة التشريعية للدولة. وقد تكون هذه إنجازات ثانوية بالنسبة إلى البعض، لكنها مؤشر على أن الفرص كانت موجودة دائما، وإن كانت النساء قد بدأن الآن فحسب في تأكيد أنفسهن في تلك المناصب.

خطتنا للعمل في السنوات الخمس المقبلة ستمثل في التركيز على الاحتياجات التعليمية والتدريبية للقطاع الاجتماعي، لأننا نعتقد أنها أساسية لتحسين نوعية الحياة لنسائنا.

وأخيراً، يجب ألا ننسى أنه على الرغم من أن هذه القضايا علمية الطابع وتحتاج إلى الدعم من المؤسسات الإقليمية والدولية، فإن الآثار المترتبة عليها وطنية، وبالتالي فإن من المهم أن يكون الحل في نطاق ما يستطيع البلد تنفيذه بوسائله على نحو فعال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جان دامبنديت، وزيرة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري والنهوض بالمرأة في الكونغو.

السيدة دامبنديت (الكونغو) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف ويسرني بالغ السرور أن أتكلم من هذه المنصة عن مساهمة الكونغو في هذا التقييم لبيجين زائد ٥. وأود أولاً أن أنضم إلى المتكلمين الذين توجّهوا بالتهنئة إليكم، السيد الرئيس، على انتخابكم، وأن أتمنى، بالنيابة عن حكومتي وأصالة عن نفسي، كل نجاح ممكن لأعمال هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

إن المجتمع الدولي يجتمع اليوم لمعالجة موضوع بديهي تماماً. ومهمتنا أن نشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في جميع النظم الاجتماعية وتقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر بيجين من أجل وضع استراتيجيات جديدة للتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين.

وعلى الرغم من أن النساء يشكّلن ما يقارب ٥٣ في المائة من سكان العالم، فإن من المفارقات أنهن ما زلن يُدفعن بعيداً عن الأنظار. إذ لا تزال النساء يمثلن الأهداف الرئيسية للويلات التي تقوض مجتمعاتنا، بما في ذلك الأمية، والفقر، والعنف، وجميع أنواع الكوارث. وهن أيضاً الضحايا

استراتيجية الحكومة لوضع سياسة متعددة القطاعات، تتخذ الحكومة من الأنشطة ما يعالج هذه الشواغل، بالتعاون مع المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة. وأعلن بفخر أن ثمة تناقصاً في معدل النمو السكاني منذ بيجين، من ٣,٤ في المائة، إلى ١,٩ في المائة. ولقد أمكن ذلك من خلال حملة التوعية للجمهور والجهود التعاونية لجميع المعنيين بالأمر.

وتدرس في جامعتنا الوطنية الآن موضوعات السكان، والحياة الأسرية، والجنس في البرامج الدراسية للمعلمين. كما أن هناك مركزاً خاصاً لتقديم النصح والمشورة أنشئ داخل حرم الجامعة الوطنية، حيث يوفر مكاناً يلجأ إليه الطلبة للحصول على معلومات بشأن تنظيم الأسرة.

لقد تغير المفهوم التقليدي للأمن، فلم يعد قاصراً على الانشغال بأمر الحرب النووية، بل تعداه ليشمل الشواغل بشأن البيئة، والاتجار في المخدرات، واللاجئين، والنازحين، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتكون النساء الضحية لكونهن فئة أضعف. وتعكف الحكومة على استعراض الأحكام التشريعية حالياً، لضمان إعطاء المرأة الآليات المناسبة لمعالجة هذه القضايا.

وتمثّل البيئة موضوعاً حيويًا بالنسبة إلى حكومة بلدي، لأن بقاءنا نفسه يعتمد عليها. ورغم أننا نكافح شأننا شأن أي بلد نام آخر، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فلا بد من أن تظل جهودنا الإنمائية متواصلة. وترى حكومة بلدي أن النساء، بوصفهن المشرفات على مواردنا الطبيعية، لهن دور هام يضطلعن به في التنمية، لأن جميع أشكال التنمية الاقتصادية ستطوي على استغلال مواردنا الطبيعية.

وترى حكومة بلدي أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان لدينا سكان أصحاء ومتعلمون. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار فإن

المرأة في حل الصراعات وعودة السلام، بالإضافة إلى مكافحة الفقر. تعتبر من المسائل العاجلة، وتجري بمساعدة محدودة من المجتمع الدولي. وقد تم اتخاذ عدد من التدابير في هذه المجالات، كما أوضحنا بإيجاز في تقريرنا المقدم إلى الأمانة العامة لهذه الدورة الاستثنائية.

ومنذ انعقاد مؤتمر بيجين، وعلى الرغم من المصاعب التي مر بها بلدي، ظلت عملية تنفيذ منهاج عمل بيجين مستمرة ولا رجعة عنها. وهذه الدينامية ناتجة عن عزم رئيس الجمهورية، السيد دينيس ساسو - نغيسو، الذي يساند بفعالية النهوض بالمرأة وكذلك المجتمع الدولي. وظهر ذلك أيضا في وجود مجتمع مدني متمام. إذ أنشئت أكثر من ٢١٢ منظمة غير حكومية وجمعية نسائية على الصعيد الوطني، في المناطق الريفية وفي وسط القواعد الشعبية في المجتمع. وأنشئت شراكة حقيقية بين الإدارة المسؤولة عن النهوض بالمرأة والمنظمات النسائية غير الحكومية.

وأحرزت جميع هذه الإنجازات في سياق تميز بعودة السلام بعد التوقيع على اتفاقات ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في بوانت - نوار، و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر في برازافيل، واتفاقات وقف إطلاق النار وإيقاف القتال. وقد مثلت تلك الاتفاقات نهاية القتال في أنحاء إقليمنا الوطني وبداية عملية للمصالحة الوطنية واستعادة السلام في الكونغو، تحت قيادة لجنة برئاسة الرئيس الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية الغابون. وأدى الشروع في الحوار الوطني بين جميع الأطراف المشتركة في الصراع عسكريا إلى إعادة توطين الأشخاص المشردين، وعودة العديدين من المنفى، وتسريح المقاتلين وجمع أسلحتهم الذي يجري حاليا.

أما خط السكة الحديدية الذي يربط بين الكونغو والمحيط، والذي ظل غير قابل للاستعمال منذ اندلاع القتال في ١٩٩٨، فأصبح الآن يعمل بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا بين

الرئيسية لوباء نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه ليست قائمة جامعة مانعة. ولا تزال جميع الشرور، مثل الصراع المسلح، تعوق تنفيذ السياسات الرامية إلى النهوض بالمرأة.

وفي الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي بتقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر بيجين، لا تزال المرأة ضعيفة التمثيل على المستوى المؤسسي الوطني وفي داخل هيئات منظومة الأمم المتحدة، على الرغم من التقدم الذي أحرزه الأمين العام في تعيين النساء في العديد من المناصب. وإننا نعرب له هنا عن تشجيعنا ودعمنا على الطريق الذي اختاره.

غير أن هذه البيئة المعادية يجب ألا تحجب العديد من الإنجازات التي أحرزت على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. فقد ساعدت هذه الإنجازات، على الرغم من العقبات الكثيرة، على تحسين وضع المرأة منذ أن بدأت العملية التي لا رجوع عنها في المكسيك سنة ١٩٧٥.

وفي الكونغو تم اتخاذ عدد من التدابير في إطار المجالات الحاسمة الاثني عشر التي حددت في بيجين. والصراعات المسلحة التي اندلعت في بلدي منذ عام ١٩٩٣، على الرغم من أنها تثير مشاكل واضحة، فإنها لم تضعف من عزم سلطانتنا على دعم قضية المرأة. وبالتالي اعتمدت الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ مجموعتين من المبادئ التوجيهية - إحداهما معنية بالسياسة الوطنية للنهوض بالمرأة وأخرى معنية بخطة العمل للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢. ووضعت هاتان الوثيقتان على أساس منهجي عمل داكار وبيجين.

وإذ أصيب الكونغو باضطراب كبير جراء الحروب التي دارت بين الأشقاء، فإنه كان يتعين عليه أن يحدد أولويات للمجالات الحاسمة المحددة في بيجين. وبالتالي فإن حملة مكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات، ومشاركة

عمل أفريقيا لتسهيل تنفيذ منهاجي عمل داكار وبيجين للنهوض بالمرأة. وأكرر هنا أن الكونغو انضمت إلى الصكين كليهما.

ويعكس هذان النصان إيمان أفريقيا بالتغيرات الأساسية التي ترمي إلى تشجيع المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في فجر الألفية الثالثة. وهنا يجب أن نشدد الدور الأساسي للجنة المرأة والتنمية وأهميتها في المعركة التي تخوضها المرأة الأفريقية من أجل المشاركة النشطة في عملية التنمية. ويجب أن نبرز الجهود المشكورة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لزيادة الوعي بقضايا المرأة وتوفير الدعم للقرارات والتوصيات المتعلقة بها.

وعلى الصعيد العالمي، فإن تعبئة المجتمع الدولي لتشجيع النهوض بالمرأة تعد قضية واحدة، على الرغم من كل التنوع السياسي والاقتصادي والثقافي واللغوي والديني.

ومما لا شك فيه أن التقدم الذي أحرز ليس موحدًا في طبيعته. ذلك أن الدول تكون أكثر أو أقل تقدماً، تبعاً للمناطق أو المؤشرات. بيد أن العملية غير قابلة للرجوع عنها، وسوف يوجد، كل طرف حسب معدله، شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة. ويمثل ما حشده المجتمع الدولي من الصكوك القانونية، والمعلومات، والمساعدات التقنية، والموارد، مصادر دعم قيّمة.

ولا بد من تحقيق وتدعيم المساواة التي ستكفل المشاركة الكاملة للمرأة في الأنشطة الوطنية. والنهوض بالمرأة، وهو أمر حتمي في تنمية الموارد البشرية، سيجعل من الممكن للدول أن تحشد قوى إضافية من أجل بناء الوطن.

والواقع أن المرأة من المصادر الهامة لتوليد الثروة، ولا سيما في القطاع غير الرسمي والقطاع الزراعي. ولها أيضاً دور مركزي في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال. وهكذا فإنه من الضروري تثقيفها في الدور الهام المتعلق بتربية جيل

بوانت - نوار وبراذا فيل، وأوشك العمل على إعادة بناء خط السكة الحديدية على الانتهاء.

وبدأت العملية الانتخابية بإجراء إحصاء إداري، وهي ستؤدي في النهاية إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإنشاء أجهزة منتخبة ديمقراطياً. وجميع الكونغوليين الذين يرفضون، في الداخل والخارج، الانضمام إلى عملية التطبيع هذه، مفضلين منطق العنف والحرب، ينبغي ألا يجدوا أذناً صاغية من أصدقاء الشعب الكونغولي، وخاصة النساء، ولا من المجتمع الدولي، المدافع عن حقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي للأمم. وحرية الصحافة في البلد، وهي التعبير عن الديمقراطية، مكفولة. والمعارضة لا تخشى شيئاً وتتكلم بحرية.

إن القارة الأفريقية بأكملها تشعر بالآثار السلبية للعملة الاقتصادية، وعبء فوائد الديون وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه القيود، بالإضافة إلى ثقل التقاليد وأشكال التحيز، تلغي أثر العديد من الجهود المضطلع بها للنهوض بالمرأة.

وقد أجرى المؤتمر الإقليمي الأفريقي السادس المعني بالمرأة، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تقييماً لتنفيذ منهاجي عمل داكار وبيجين. وكان هناك توافق عام في الآراء على أن الفقر، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والتعليم، والنهوض بحقوق المرأة تمثل مسائل عاجلة ينبغي أن تعالج بصورة فعالة. وقد اضطلعت المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتدابير عديدة في هذه المجالات.

ولكن كثيراً من العقبات تحد من فعاليتها. ويجب إزالة هذه العقبات، لأنها تزيد من ضعف وتهميش المرأة الأفريقية، التي لها مكانة هامة جداً بالنسبة إلى التنمية.

وقد اختتم مؤتمر أديس أبابا باعتماد صكين، من إعلان المؤتمر الإقليمي السادس بشأن المرأة وخطة

للموارد الكافية، ووعيا أكبر بالقضايا المحددة لنوع الجنس واندماجها في جميع السياسات الإنمائية. وما لم تستوف هذه الشروط، لن يكون ممكنا تحقيق التحدي المائل في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى معالي السيدة كونستانس ياي، وزيرة الأسرة والنهوض بالمرأة في كوت ديفوار.

السيدة ياي (كوت ديفوار) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية، يا سيادة الرئيس، أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون أعمالنا.

في السنوات الأخيرة اتخذ المجتمع الدولي خطوات رئيسية للنهوض بالمرأة. وبالتأكيد فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي كاد شمولها العالمي أن يتحقق، تعد حجر الزاوية لجميع هذه الجهود. واليوم يجري أحيرا التحدث علانية عن مسألة العنف الموجه ضد المرأة ويقل التساهل تجاه هذه المسألة يوما بعد يوم. وقد اتخذت في كوت ديفوار عدة خطوات في هذا المضمار.

وفيما يتعلق بالحماية القانونية للمرأة، سنتت قوانين ضد تشويه العضو التناسلي للأنتى، والتحرشات الجنسية، والإكراه على الزواج؛ وتعمل حكومة كوت ديفوار ومختلف الجمعيات ذات الصلة على تشجيع هذه القوانين ولكنها تواجه بعقبات ثقافية - اجتماعية. ومن دواعي الأسف أن العنف المنزلي لا يزال ينظر إليه بوصفه أمرا طبيعيا في مجتمعاتنا. ورغم توافق الآراء الذي تم الحصول عليه، فإن حملات التوعية الجماعية ضرورية، وتحقيقا لهذا الهدف، نقوم بانتظام وبمشاركة صندوق الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية، بتنظيم عدد من حلقات العمل للتوعية والتدريب.

جديد من المواطنين الذين يحترمون قيمه الديمقراطية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. وينبغي تشجيع اعتماد تدابير إلزامية من أجل تعزيز وجود المرأة في مختلف مجالات صنع القرار.

إن الصكوك الدولية الكثيرة التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وصدقت عليها، جعلت من الممكن أن تحصل المرأة على المساواة. ولكن ما فائدة المساواة القانونية إذا لم تكن مصحوبة بتدابير قوية ملموسة؟ وما هي فائدة إعلان المساواة إذا لم يتم التغلب على العقبات المعروفة أمام تنفيذه؟

وطبقا لذلك، وبصفتي المزدوجة كرئيسة للمؤتمر الإقليمي الأفريقي السادس المعني بالمرأة، وكوزيرة كونغولية للنهوض بالمرأة، أسمحوا لي أن أؤكد ضرورة تنفيذ مختلف خطط العمل المعتمدة في بيجين وأديس أبابا تنفيذا كاملا. وسيوفر اشتراك المرأة الأفريقية الموارد البشرية اللازمة لتحقيق قدر أكبر من التضامن على الصعيد الدولي، بما في ذلك الإعفاء من الديون، التي يمكن تكريس منفعه لتمويل مشاريع المرأة.

أما المشاركة الدينامية الآخذة في التطور بين الدولة والمجتمع المدني، وبين الآليات الحكومية والمنظمات النسائية، فهي بادرة قوية من بوادر العصر ويجب أن تشجع كجزء من الهدف الثلاثي من المساواة والتنمية والسلام. وهذه هي الحالة الراهنة للكفاح من أجل تحرير المرأة في بداية هذا القرن الجديد.

لقد بذلت في التاريخ غير البعيد، جهود متواصلة لا تكل من أصحاب العقيدة من الرجال والنساء على السواء. ولذلك فإن المستقبل مفعم بالأمل. بيد أنه لا يمكن تحقيق هذا الأمل ما لم نشاهد قدرا أكبر من الإرادة السياسية، وتضامنا متزايدا بين الشمال والجنوب، وتعبئة

كوت ديفوار وتوفير التدريب التقني، المرأة الأمية على الحصول على الوظائف.

وبينما أحرز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتحسين صحة المرأة والأطفال، تصادف مشاكل في ميدان الصحة الإنجابية وفيما يتعلق بالكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اختار بلدنا أن يحمي المرأة عن طريق حملات التثقيف والتعبئة الاجتماعية. واتخذت الحكومة تدابير تقوم على الوقاية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المشتركة في الحرب ضد هذا الوباء وبمشاركة الأشخاص الذين يحملون هذا الفيروس.

وجرى تكملة كل هذه الخطط التي بدأتها حكومة كوت ديفوار بوضع خطة عمل وطنية للمرأة، تعد جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات والأهداف الإنمائية لكوت ديفوار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

وفي الإعداد لهذه الدورة قررت المنظمات النسائية أن تشكل المرأة ما لا يقل عن ٣٠ في المائة في الهيئات النيابية. ولتحقيق هذا الهدف ترى هذه المنظمات أن من الضروري أن يوجد إلى جانب أي سياسة تفاعلية تضامن فيما بين النساء أنفسهن والتزام مستمر من كل الأطراف المعنية.

وبعد انقضاء خمسة أعوام على مؤتمر بيجين نجتمع اليوم لاستعراض الالتزامات التي قطعناها دولنا. ورغم التقدم الذي أشرت إليه الآن هل يمكننا القول إن المرأة في عام ٢٠٠٠ أفضل تعليما وأتم صحة وأكثر بروزا في أسرتها وفي المجتمع، وإنما تؤدي دورا أهم مما كانت تؤديه في الماضي؟ مع احترامي للذين يمثلهم هنا، يجب أن نسلم بكل تواضع بأننا لا نزال بعيدين عن تحقيق تلك الأهداف.

والواقع أن مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية لم تزد إلا قليلا. فالقوانين لا تطبق في كل الأحيان. ولا تزال التعابير الجنسية المتبدلة والأفعال

وبفضل الحركة النسائية في كوت ديفوار، لم يعد العنف الموجه ضد المرأة موضوعا تافها. وتم تأسيس مركز لضحايا العنف المنزلي بمبادرة من منظمات حماية المرأة، وستقوم وزارتي قريبا بافتتاح مركزين آخرين. وللمرة الأولى في بلدنا أنشئت لجنة وطنية لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة، تضم جميع الدوائر الوزارية والمنظمات غير الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة.

لقد ألغت كوت ديفوار، بمجرد حصولها على الاستقلال تعدد الزوجات والزواج بواحدة هو الآن النظام الوحيد المعترف به قانونيا في بلدنا.

ولا تزال هناك قوانين تمييزية إلا أنها في طريقها إلى الإلغاء. ولا يمكنني أن أنسى الأطفال من ضحايا الاتجار عبر الحدود والذين قمنا برعايتهم منذ شهور قليلة الآن. وتشن حملات جماعية لشجب هذه الممارسة، وقد بدأت عملية إعادتهم إلى أوطانهم وسوف يتم التعجيل بها.

وينطوي التقدم الاقتصادي للمرأة على وصولها إلى الائتمان الصغير من خلال صندوق المرأة والتنمية. ولقد أنشأنا تجمعات للنساء القرويات بغية إدماجهن في أنشطة الإنتاج الزراعي. ويفيد ذلك الصندوق المرأة، وهو يقدم أفضل معدل لرد الأموال بالمقارنة بالصناديق الاجتماعية الوطنية الأخرى، بمتوسط يعادل ما لا يقل عن ٢٥ في المائة.

كما كان برنامج البداية الصغيرة، الذي نفذ في ٢٥ من بلدان العالم، مفيدا أيضا لكوت ديفوار. وقد خصص مبلغ ٨٥٠ مليون فرنك من فرنكات وسط أفريقيا لتحسين الوصول إلى الائتمان الصغير لمشاريع الدخل المنخفض الصغيرة.

وقد ساعد النهوض بمحو الأمية بين النساء، وتدريب أكثر من ١٠٠٠ منظمة ريفية يعملن الآن في

وجودها في الحياة اليومية وأصبحت مفهومة وتحظى بالاحترام. ويتضح هذا جليا من تشكيل الوفد الذي أتشرف برئاسته.

وفي ٢٣ تموز/يوليه القادم سي طرح للاستفتاء دستور توافقت الآراء عليه. ويشير ذلك الدستور في ديباجته، لأول مرة في تاريخ بلدي، إلى حقوق المرأة، وهو يحظى بتأييد كامل تقريبا من كل الأحزاب السياسية. وستجرى الانتخابات العامة التي تعيد القانون المدني للبلد في الربع الأخير من هذا العام.

إننا، ونحن في فترة التجديد هذه، نتوجه بنداء إلى ذوي النوايا الطيبة على كل المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم جهودنا للنجاح في هذا التحول كي نستطيع كوت ديفوار استئناف تقدمها الاقتصادي والاجتماعي من أجل إحلال الاستقرار في البلد وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وإن مشاركة المرأة الكاملة في عملية التنمية، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أساس نوع الجنس يجب أن يكونا الهدفين اللذين يعطيان أولوية من جميع الحكومات ومن المجتمع الدولي بأسره. ويراودنا أمل كبير في أن يتحقق ذلك في أعمال هذه الدورة الاستثنائية.

إننا بحلول عام ٢٠٠٠ ندخل بخطوات حثيثة عهدا جديدا. فلنكفل أن يشهد هذا العهد مكاسب للمرأة على قدم المساواة مع الرجل. وسوف تكون نساء كوت ديفوار حاضرات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ديارا أفساتو ثيرو، وزيرة النهوض بالمرأة في مالي.

السيدة ثيرو (مالي) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات من تقدموا بالتهنئة الحارة

المنطوية على التمييز ضد المرأة تعوق العمل في سبيل المساواة بين الجنسين. وأدت التكيفات التي اقتضتها إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية إلى انخفاض كبير في الاستثمارات في رأس المال البشري وزيادة في بؤس أكثر قطاعات السكان ضعفا، وخاصة المرأة الفقيرة.

وقلت العوامل الخارجية التي لم تتمكن من قياس تأثيرها بدقة فيما يتصل بالسياسة النسائية، جهود الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة. وينطبق هذا على الانتشار السريع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى تزايد عدد الصراعات والحروب الأهلية، التي يكون ضحاياها عموما نساء وأطفال.

وتضطر الدول المثقلة بالديون إلى تخفيض إنفاقها على الشؤون الاجتماعية بشكل كبير، والضحايا الأساسيون في ذلك هن النساء. وبالفعل، فكيف لبلد مثل كوت ديفوار التي تخصص ٥٢ في المائة من ميزانيتها لسداد الديون الخارجية - أن تجد الموارد الكافية لتمويل التدابير التي تفيد المرأة؟ ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يلتمس حلا ناجعا لهذه المشكلة الشائكة المتعلقة بعبء الديون؛ وإلا أصبحت التزاماتنا مجرد أمنيات بعيدة المنال.

ولقد شهد بلدي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي تغييرا في النظام السياسي رحبت به أغلبية شعب كوت ديفوار. وأنشئت في ذلك التاريخ اللجنة الوطنية للصحة العامة ورأسها الجنرال روبرت غواي، وهي تعمل حاليا مع الحكومة الانتقالية في سبيل إقامة مجتمع جديد في كوت ديفوار يقوم على سيادة القانون واحترام الحريات الفردية والجماعية. وستقيم اللجنة في الأسابيع القادمة هياكل ديمقراطية وشفافة، وهما شرطان لا غنى عنهما للتنمية المستدامة والنهوض الفعلي بالمرأة. وأصبحت المرأة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تشكل قوة لا تنكر أثبتت

الذي يحتاجون إليه في شتى نواحي النشاط الاجتماعي الاقتصادي، وكذلك في إعطاء سكان الريف المعارف والمهارات اللازمة لتحويلهم إلى منتجين عصريين.

وعلى غرار مراكز التثقيف الإنمائي، فإن مراكز التثقيف الإنمائي القروي والمدارس القروية مصممة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٥ عاماً. وبالإضافة إلى القراءة والكتابة والحساب يتعلم التلاميذ المهارات المهنية في السنوات الثلاث التي يدرسون فيها. وتلقى الفتيات المهاجرات تعليماً نحو الأمية إلى جانب التدريب على مجالات من قبيل المهارات المنزلية ورعاية الطفل والاقتصاد المنزلي، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والإيدز، والمسائل المهنية.

وتعلم مراكز التدريب المهني القائمة للشابات والنساء أشغال المعادن وميكانيكا السيارات والحرف الكهربائية وتصميم الأزياء والحياكة وشؤون الضيافة وما إلى ذلك. ويعتزم البرنامج إقامة تسعة مراكز لا بد أن تزيد القدرة على تقديم برامج تدريب تقني للنساء خمسة أضعاف على الأقل.

وفيما يتعلق بتعزيز المهارات ينظم للنساء تدريب تخصصي تقوم به وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، بالتعاون مع شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية، في مجالات شؤون الجنسين والقانون والإدارة المالية في شركات الأعمال، وما إلى ذلك.

ومن الأحداث الهامة في مجال الصحة اعتماد سياسة قطاع الصحة والسكان في عام ١٩٩١. فبإنشاء جمعيات صحة المجتمع في المجتمعات المحلية التي تشارك فيها النساء بفعالية، طرأ على الصحة تحسن كبير بين السكان. ومع هذا تظل الصحة مسألة مقلقة لأن مالي لا تزال مصنفة بين

لكم، سيادة الرئيس، بالثقة التي أوليتموها برئاسة هذه الدورة الاستثنائية. كما أعرب عن التهنية لزملائكم في هيئة المكتب. وباسم وفد مالي أتمنى لكم كل التوفيق. ويظل الوفد الذي أتشرف برئاسته رهن إشارتكم لدعمكم في مهمتكم الشاقة.

في نهاية المؤتمر العالمي في بيجين أقرت حكومة بلدي خطة عمل في عام ١٩٩٥ للنهوض بالمرأة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وهذه الخطة التي استهلكت بشدة منهاج عمل بيجين وخطة العمل الأفريقية تركز على سبعة مجالات للأولوية هي: التعليم، والصحة، والنهوض الاقتصادي، وحقوق المرأة، والبيئة، والمشاركة في الحياة العامة، والتعزيز المؤسسي. وقد بينا في الوثيقة التي أتناها للدورة الاستثنائية النتائج التي تم التوصل إليها في شتى هذه المجالات، والعقبات التي نواجهها وتوقعاتنا للمستقبل.

وتلخيصاً لتلك العناصر أستعرض ببساطة الخصائص التي تنفرد بها مالي وأؤكد بعض نقاط معينة.

فيما يتعلق بالتعليم، شهدت برامج محو الأمية والتدريب والتثقيف عموماً تحسناً كبيراً على مدار السنوات الخمس المنصرمة. فارتفع معدل قيد الفتيات في التعليم الابتدائي من ٣١,٣ في المائة إلى ٣٦,٥ في المائة. ورغم هذا التحسن الكبير في مستويات تعليم الفتيات يظل أممنا مشوار طویل. وهذا هو السبب في قيام الشركاء المختلفين لمالي بالمساعدة في هذه المهمة المصنية، من خلال شتى البرامج والمشاريع. وفي الفترة ذاتها ارتفع معدل محو أمية الإناث من ٩,٨ في المائة إلى ١٢,١ في المائة.

وللتعامل مع أوجه القصور في النظام التعليمي التقليدي صممت حكومة مالي مراكز تثقيف إنمائي يشترط فيها المساواة في إعطاء البنات والبنين الذين لم يدخلوا المدارس أو الذين تسربوا منها، التدريب الفكري والعملية

دون حصول المرأة على الأرض، وإن كان من الناحية العملية حقا لا تتمتع به المرأة في بعض أجزاء البلاد.

إن مشاركة المرأة في الحياة العامة ملحوظة سواء فيما يتعلق بعدد النساء أو بالنسبة للمواقع التي تشغلها. ونسبة النساء بين أعضاء الحكومة تبلغ ٣٦ في المائة؛ وانتخبت للتو أول امرأة لشغل مناصب عمد المجتمعات؛ وتشكل المرأة ١٢ في المائة من أعضاء البرلمان. لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به فيما يخص مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي صنع القرارات.

وما فتئ تعزيز حقوق المرأة، رغبة في كفالة قيامها بدور فعال كمواطنة، يحظى بتركيز أساسي في أنشطتنا الجارية، مثل إنشاء مكاتب للاستشارة القانونية؛ وإنشاء جمعيات كثيرة للنهوض بحقوق المرأة أو الدفاع عنها؛ ووضع مدونة مرتقبة للأسرة ستنتج بعض الأحكام التمييزية في مدونات الزواج والوصاية والانتماء؛ ووضع وتنفيذ خطة لمكافحة العنف ضد المرأة، وذلك بالاشتراك بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وتوفر إقامة أماكن للتعبير الحر، مثل ما يسمى مكان التقصي الديمقراطي، فرصة أمام الأفراد أو المجتمع المدني بأسره لمساءلة الحكومة علنا بشأن انتهاكات حقوقهم.

ويعتبر تعزيز المؤسسات محالا يحظى بالأولوية وحجر الزاوية في أية سياسة من أجل النهوض بالمرأة. وكان من بين المنجزات الكبرى التي تمت في تلك الفترة إنشاء وزارة عام ١٩٩٧ للنهوض بالمرأة والطفل والأسرة. وهناك خطوة هامة نحو زيادة إدماج شواغل المرأة في سياسات وبرامج التنمية هي تعيين مستشار تقني لرئيس الوزراء معني بمسائل الجنسين والتعيين الوشيك لمستشارين تقنيين معنيين بالشؤون الجنسانية في وزارات التعليم، والصحة، والعدل، والتنمية الريفية، والإدارة الإقليمية والريفية، والعمل والتدريب المهني. وهناك

البلدان التي بها أعلى معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمومة.

ومنذ أكثر من خمسة أعوام ونحن نشهد تحسنا في المؤشرات الصحية للنساء والأطفال. ولا شك في أن تلك نتيجة منطقية للجهود التي تبذلها الحكومة وغيرها من الفاعلين للاستثمار في الصحة. وفي عام ١٩٩٧ وضعت وزارة الصحة والمسنين والتضامن، مع شركائها خطة ذات عشر سنوات للتنمية الصحية والاجتماعية.

ويولي البرنامج الاستثماري القطاعي الأول خطة التنمية الاجتماعية هذه للفترة ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ - وهو برنامج التنمية الصحية والاجتماعية - أولوية قصوى للاختيار فيما يتصل بالصحة الإنجابية.

لكن بالرغم من هذا التقدم، فإن معدلات الوفيات والمرض - التي تبلغ ٥٧٧ بين كل ١٠٠٠٠٠ - لا تزال تثير القلق. ومع أن مرض الإيدز الوبائي، الذي وصلت نسبة الإصابة به إلى ٣ في المائة، لم يبلغ بعد مستوى يثير الانزعاج، فإنه يتطلب الاهتمام البالغ. ولا تزال الممارسات الضارة بصحة المرأة والطفل قائمة بالرغم من حملات الإعلام والتوعية التي تقوم بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ولوقف هذه الممارسات، أنشأ رئيس الوزراء في عام ١٩٩٧ لجنة عمل وطنية لمكافحة الممارسات الضارة بصحة المرأة والطفل؛ وبالتنسيق مع الحكومة، تضع اللجنة الاستراتيجيات والإجراءات التي يتعين تنفيذها.

ويظل التقدم الاقتصادي عنصرا رئيسيا في تقدم المرأة بغية تحقيق استقلالها الذاتي تدريجيا ومن ثم تحسين وضع المرأة في البيت وفي المجتمع ككل. ومنذ ١٩٩٥ أقيمت في مالي نظم للتمويل غير المركزي، تستفيد منها المرأة. وعلاوة على ذلك لا توجد عقبات قانونية أو مؤسسية بعد الآن تحول

المرأة الإستونية المتوسطة حاصلة بشكل عام على مستوى تعليمي أعلى من مستوى الرجل الإستوني المتوسط. ومن بين الإستونيين الذين تبلغ أعمارهم من ٢٠ إلى ٦٠ عاماً، يوجد ٢٠ في المائة من النساء و ١٤ في المائة من الرجال ممن حصلوا على تعليم عال. وتبين الإحصاءات أن المرأة تمثل غالبية الذين يدرسون للحصول على تعليم عال بعد التخرج من الجامعة. والنساء يعشن عشر سنوات أكثر مما يعيش الرجال في إستونيا. وتبين الدراسات الاستقصائية الحديثة أن نساءنا من الشابات غير المتزوجات أفضل حالاً من الرجال: فهن يحصلن على رواتب أعلى وأكثر شعوراً بالارتياح في حياتهن من الرجال. وإذا نظرنا إلى مجموعة مماثلة، ولكنها أكبر سناً بعشر سنوات، نرى صورة تقليدية بشكل أكبر: مرتبات تلك النساء تبلغ ٧٠ في المائة من المتوسط؛ وحجم عملهن الإجمالي مساو لحجم عمل الرجال أو حتى أكثر؛ وهن أكثر اهتماماً بأنفسهن وبمعيشة أسرهن من الرجال.

ولسوء الحظ، فإن الحياة لفترة أطول لا تعني دائماً شعوراً بالرضى أكبر بالنسبة للمرأة؛ والحصول على مستوى أعلى من التعليم لا يعني في كثير من الأحيان وضعاً أو مركزاً أعلى أو راتباً أفضل. وبالتالي من الواضح أن هناك حاجة إلى تغيير السلوكيات والمواقف والقواعد والقيم التي تحدد أدوار الجنسين وتؤثر عليها: تغييرها عن طريق التعليم، ووسائل الإعلام، والفنون، والثقافة والعلوم. ويشكل الدور التقليدي النمطي للمرأة كربة بيت وأم، والأمومة نفسها، العائقين الرئيسيين أمام تحقيق المساواة. وإذا ما كان هناك اختيار بين الأسرة والعمل، فإن معظم النساء يفضلن اختيار الأسرة.

والعقبة الهامة الثانية هي الموقف. والموقف هي التي تشعل بصورة رئيسية التمييز، وعلى وجه الخصوص في سوق العمالة. والرجال لا يعارضون الحصول على مرتبات أكبر وأداء عمل منزلي أقل. وأثبتت الدراسات الاستقصائية أن

مشاريع عديدة لدعم التنمية المؤسسية ليس فقط للخدمات العامة وإنما أيضاً للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، رغبة في تعزيز قدراتها.

إن إنشاء نظم للحوار والمشاركة طريقة لتعزيز التعاون المتعدد القطاعات وإقامة شراكة مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الخصوص أذكر لجنتنا المشتركة بين الوزارات، ولجنتنا المشتركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ولجنة العمل الوطني لمكافحة الممارسات الضارة بصحة المرأة والطفل.

وسيكون من الصعب ذكر كل منجزاتنا. ومع ذلك، وبالرغم من النتائج المشجعة حتى الآن، هناك مؤشرات على وجود فجوة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات. إن مستوى الأمية المرتفع بين النساء والبنات إلى جانب ما تشهده مالي من تقييدات اقتصادية تشكل عقبات أمام تقدم المرأة.

لقد أحرز بلدي تقدماً هاماً في عدد من المجالات، لكن يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لضمان حصول كل النساء على التعليم والخدمات الصحية والموارد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كاترين ساكس، وزيرة السكان والشؤون العرقية في إستونيا.

السيدة ساكس (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): المساواة بين الجنسين ليست مجرد مسألة المساواة بين الأفراد من الجنسين؛ وإنما هي أيضاً مسألة حقوق الإنسان، والديمقراطية والتنمية للسكان كلهم.

أود أن أبدأ بالقول بأن المرأة تعمل وتدير أمرها في العديد من المجالات في إستونيا بطريقة أفضل من الرجل.

وبعد أن تكلمت إلى الآن عن المشاكل، أود أن أتكلم الآن عن التقدم الذي أحرزناه، وعن نمو دور المرأة في مجتمع إستونيا. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد الدور الهام والمدعم الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد زاد الدور الذي تضطلع به المرأة في السياسة، إلا أنه ليس كافيا بعد. وفي عام ١٩٩٩، اتخذت خطوة كبيرة في معاملة النساء معاملة متساوية في السياسة. فازداد عدد النساء المنتخبات للبرلمان، وحصلن على أصوات أكثر من أي وقت مضى. وهناك ١٨ امرأة في برلمان إستونيا الذي يبلغ عدد أعضائه ١٠١ عضو. وفي انتخابات المجالس المحلية لعام ١٩٩٩، بلغت نسبة النساء ٢٨ في المائة من المنتخبين، وكن قد انتخبن قبل وضع النظام الحالي للحصص. وهناك وزيرتان من الوزراء الـ ١٥. ويوجد مثال جيد آخر هنا، وهو الدور الذي تضطلع به المرأة في سلكتنا الخارجي. فاعتبارا من هذا العام، سيكون ربع سفراء إستونيا من النساء.

وأود أن أؤكد هنا قدرة السياسيات من النساء على التعاون مع بعضهن البعض، وهذا أمر رائع. وأنشئت رابطة البرلمانيات عام ١٩٩٨. وجمعت بين جميع النائبات من شتى الأحزاب. وتضطلع هذه المجموعة في البرلمان بدور المراقب والمساند للتشريعات المتصلة بنوع الجنس.

وقد أقيمت عدة موائد مستديرة سياسية للنساء في السنوات القليلة الماضية. وتنفذ مختلف المؤسسات سياسات المساواة. ومكتب المساواة الموجود بوزارة الشؤون الاجتماعية، يتعاون تعاوننا وثيقا مع مختلف المؤسسات الوطنية والدولية. وقد أنشئ مركز لتدريب النساء ومركزان دراسيان للمرأة، ونظمت حلقات دراسية ودورات تدريبية كثيرة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومجلس وزراء الدول النوردية.

رجلا من بين كل أربعة يرى أن تقسيم عمل المنزل التقليدي طبيعي. والنساء بدورهن يتصرفن في كثير من الأحيان وفقا لما يتوقع الرجال منهن. وهنا يخفن أن يطلبن رواتب أعلى، أو يحصلن على مراكز أكثر مسؤولية أو يجبرن الرجال على أن يصبحوا مشاركين بشكل أكبر في العمل المنزلي. وعند التكلم عن المساواة بين الجنسين، نشعر أحيانا بأن مفتاح تحقيق المساواة في يد الرجل.

وكما هو الحال في معظم المجتمعات العصرية، حدث انخفاض حاد في معدلات المواليد في إستونيا. وهذا استجابة من المرأة للضغط والتوتر المتزايدين. ولدى إستونيا واحد من أقل معدلات الخصوبة في العالم. فلماذا ليس لدى الكثير من النساء أطفال؟ لأن الحصول على أطفال لم يعد القاعدة العملية المعمول بها. والخصوبة، بسبب عبء الأسرة، أصبحت أكثر انتقائية. والحصول على الشريك الصحيح عامل بالغ الأهمية عند حمل الأطفال، بعد هذه الأسباب الرئيسية والاجتماعية، وهو السبب الثالث الذي يدعو النساء في إستونيا إلى تفضيل ألا يكون لديهم أطفال. وهذا يعني أنه إذا كان لا بد من أن يكون لنا أطفال أكثر ينبغي أن نعلم الرجال كيفية معالجة أسلوب الحياة الديمقراطية في المجتمع وفي الأسرة.

والمواقف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تتغير. وتفتح الأذهان ينتشر في الجيل الجديد. وكثيرا ما توجد وجهات نظر جديدة إزاء الأنواع النمطية بين الشباب. وفي المستقبل، يجب التأكيد بصفة خاصة على تدريب الشبان، باستخدام أساليب مختلفة لتحقيق تغيير حقيقي في العقلية. وهذا ما قصدته عندما قلت إن سر المساواة في إستونيا يكمن في أيدي الرجال. والسر يكمن في مواقف الرجال، ليس نحو الأدوار الجديدة للمرأة فحسب، بل نحو أدوارها في الحياة بصفة عامة.

كبيرا لتشكيل المؤسسات الجديدة الموجهة للعمل لكل من الرجال والنساء.

ونحن، النساء، لن نحقق أي شيء أبدا إذا حاولنا حل مشاكلنا فقط. وينبغي أن يجري حل المشاكل من جانب الرجال والنساء معا بطريقة ترضي الطرفين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة زهرة شوجاي، مستشارة رئيس جمهورية إيران الإسلامية، ورئيسة مركز المشاركة النسائية.

السيدة شوجاي (جمهورية إيران الإسلامية)
 (تكلمت بالفارسية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن المؤتمر الاستعراضي بعد خمس سنوات يتيح فرصة مناسبة للنظر في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وتقييم المنجزات التي تحققت حتى الآن، والعقبات التي اعترضت طريق تحقيقها، وتعريف التحديات التي تنتظرنا، والبحث عن المزيد من المبادرات والتدابير للتغلب على هذه التحديات، ولكفالة التقدم المستدام للمرأة في السنوات والعقود القادمة. وإذ ننظر إلى الوراء إلى بيجين، من الصعب أن يختلف أحد معنا حول معالجة المؤتمر لطائفة عريضة من القضايا الهامة والحساسة إلى أقصى درجة، ويتشاطر الجميع عددا كبيرا من هذه القضايا، ولا يسري ذلك على بعض منها.

والمفاوضات المكثفة الجارية حول نص الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، إن لم تكن شيئا آخر، فهي ناقوس يذكركنا جميعا أعضاء المجتمع الدولي بأنه لا يزال علينا معالجة نفس هذه القضايا الهامة وبأن جهودنا المشتركة الموجهة صوب التوصل إلى توافق في الآراء يجب أن تستمر. وفضلا عن ذلك، فإن حالة المفاوضات تشير أيضا إلى التحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع الدولي في علاج مسألة أفضل طرق تنفيذ نتائج والتزامات بيجين على الصعيدين

وفي إطار التعاون الدولي، تشارك إستونيا في فريق عامل لدول البلطيق والدول النوردية، وفي شبكة نساء بحر البلطيق. وجرى إعداد الكثير من المواد المتعلقة بقضية المساواة باللغة الإستونية.

وقد لاحظنا النمو الرائع للمنظمات النسائية. كما أن الاهتمام السياسي الواسع النطاق والمتنامي بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس من الأمور الهامة جدا. وقبل شهرين، قرر مجلس الوزراء أن يوافق على سن قانون للمساواة بين الجنسين في إستونيا، معترفا بأن الحالة تستدعي التنظيم على الصعيد القانوني. وكانت هذه خطوة جادة صوب الاعتراف بوجود المشكلة على المستوى الحكومي. وهذا لا يقتضي تغييرا عاجلا في الرأي العام، إلا أن من المؤكد أن يشكل معلما في التطور العام للمساواة بين الجنسين في إستونيا.

وفيما يتعلق بالتحديات الجديدة والعقبات المتبقية، لا بد لنا أن نجتمع بين الاستراتيجيات لكي نواجه الحالات الجديدة، مثل العولمة، والتكامل الأوروبي والتجارة الحرة، والقضايا القديمة التي لا تزال قائمة بشكل قوي، إذ أن الفجوة في الأجر، وسوق العمل الذي يأخذ بسياسة تمييزية شديدة، وقلة عدد النساء في مراكز صنع القرار، والعنف العائلي، والصور النمطية للرجال والنساء، كلها لا تزال مدرجة في جدول أعمال المساواة بين الجنسين.

وإذ كان لنا أن نحقق المساواة، فلا بد من الأخذ بنهج كلي يتضمن إجراء مناقشة مفتوحة بشأن الأدوار التي يقوم بها الرجال لكي نوجد طرقا جديدة لتعريف الذكورة.

والتدريب في مجال المساواة بين الجنسين أهم عامل من عوامل استمرار التنمية. ويجب أن يستند هذا النشاط إلى البحوث في العلوم الاجتماعية، وخبرة المختصين، والبيانات اللازمة لرصد العمليات الاجتماعية. وظهرت حركة الآباء، وبداية بحوث الرجال في إستونيا يبرهنان على أن هناك أثرا

الذهني، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، وإن كلا منهما يكمل الآخر ويعززه بصورة متبادلة، وهما غير متنافسين بالتأكيد، ناهيك عن التناحر. وتعريف وتشكيل العلاقات بين الرجال والنساء، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع على الإطلاق، على أساس تكامل الأدوار والمهام والتعاون والمشاركة، سيؤدي بالتأكيد إلى إدراك القدرات الكامنة في كل منهما، وتطوير نظام أكثر إنسانية. وفي إطار هذا المنظور، ينبغي التأكيد على مركزية الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، مع إيلائها الاهتمام الواجب. ومن وجهة النظر هذه، ينبغي النظر في مختلف القضايا المطروحة على جدول الأعمال، وصياغة مواقفنا إزاء المسائل المحددة التي نتفاوض بشأنها.

إن تقييمنا واقعيًا لتنفيذ منهاج عمل بيجين يشير إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، فإن العديد من الأهداف والمقاصد المتفق عليها لم تتحقق بعد، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ولا بد من معالجة هذه الحالة. وفضلاً عن توضيح المواقف، وتبادل النقاط الجدلية، وإن كان ضرورياً، بل وحتماً، ينبغي لهذه الدورة أن تركز جهودها لإيجاد سبل وطرق عملية لتعزيز احترام حقوق المرأة وإعلاء شأنها بالمعنى الحقيقي، وتسهيل عملية تمكينها وأن يكون ذلك في إطار مؤسسي، وضمان مشاركتها الجدية في كافة جوانب الحياة الاجتماعية، ومنع انتهاك حقوقها وكرامتها بصورة فعالة، سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع. وغني عن البيان أن تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى اعتماد مبادرات وتدابير لإيجاد بيئة ممكنة وداعمة بصورة متبادلة على الصعيدين الوطني والدولي.

أنتقل الآن إلى الصعيد الوطني. إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية منذ مشاركتها النشطة في مؤتمر بيجين ومساهماتها في محصلته النهائية، قد شرعت بهمة في تنفيذ منهاج العمل. ومع ذلك، كان لزاماً علينا أن نواجهه،

الوطني والدولي. ومما يزيد من صعوبة هذه المهمة المضنية الجوانب السلبية لعملية العولمة، وبخاصة في العالم النامي.

ومؤتمر بيجين كان خطوة هامة وأساسية للأمام في مساعيها المشتركة للتصدي لمختلف مجالات القضايا النسائية وللاتفاق على مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية. ونتائجه مثلت حلاً وسطاً دقيقاً بين نظم قيم متنافسة ووجهات نظر إزاء مفاهيم وقضايا حساسة مثل الأسرة، والزواج، والحياة الجنسية والإنجاب، وهي تلعب دوراً رئيسياً في حياة جميع المجتمعات.

ولما كانت هذه المفاهيم تتضمن مبادئ وقيماً أخلاقية أساسية وعالمية قائمة منذ أمد طويل، فإنها لا يمكن أن تخضع ببساطة لعقلية ونهج حديثين ومتحررين، وبخاصة عندما يأخذ بهذا النهج الجزء الأصغر من المجتمع البشري. وأود أن أكون واضحة ووضوحاً مطلقاً بالنسبة لهذه النقطة بالذات، فالبنظر إلى الاختلافات الموجودة حول تعريف، وتفسير، وتطبيق المفاهيم الأساسية المتعلقة بوضع المرأة وحقوقها بوصفها فرداً في الأسرة وفي المجتمع، فإن النجاح مستقبلاً في استمرار إحراز التقدم في قضايا المرأة وحالتها على الصعيد العالمي يتطلب بذل جهود جماعية حادة صوب التوصل إلى إطار معياري مشترك. وينبغي أن يكون هذا الإطار المعياري المشترك مستمداً من مختلف النظم القيمية القائمة، وأن يكفل حقوق الإنسان الرئيسية للمرأة وإنصافها ومساواتها بالرجل.

ومن منظور إسلامي، فإن النظرة التقليدية التي تعتمد على المفهوم الخاطئ بتفوق الرجال على النساء، لا تجحف النساء فحسب، بل والرجال والإنسانية جمعاء. ولا يقل عنه بشاعة ذلك الرأي الذي يتغاضى عن الاختلافات الكامنة بين الرجال والنساء. فالرجال والنساء من عناصر الإنسانية القيمة، ولكل وبنفس القدر صفاته وخصائصه وقدراته للنمو

تم إيلاء اهتمام خاص لهدف تعزيز وضع المرأة، بما في ذلك عبر زيادة الاعتمادات في الميزانية السنوية لشؤون المرأة على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي. وهناك ترتيب آخر في هذا الشأن، تمثل في تقديم الدعم المالي للنساء ربيبات الأسر والنساء الريفيات.

إن تحسين وضع المرأة في مختلف الميادين والمجتمعات وعلى الصعيد العالمي، يستدعي إرادة حازمة وتصميماً من المجتمع الإنساني ككل. وإن المكافحة الفعالة لمختلف أشكال انتهاك حقوق المرأة، وحمايتها من كل أشكال العنف والاستغلال تتطلب ترتيبات على الصعيد الوطني وتعاوناً على الصعيد الدولي، فحل الصراعات، وإقرار وتعزيز السلام والهدوء في المقام الأول، وتحقيق التنمية الإنسانية والشاملة طويلة الأجل، هي بعض الشروط المسبقة لتحقيق تلك الغاية. ولا بد أن نوضح، كذلك، أن تمكين المرأة على نحو فعال ومُجد في المجتمعات كافة، وبخاصة في العالم النامي، يتوقف قبل كل شيء على تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

وإذا كانت للتاريخ دلالات، فإن السلام والاستقرار طويلي الأجل لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال التسامح والتفاهم بين جميع المجتمعات، والثقافات، والشعوب. ونحن نؤمن بأن الحوار بين الحضارات، كما اقترح الرئيس خاتمي وأيدته الجمعية العامة، على أساس التنوع الثقافي، يمثل إطاراً مناسباً نحو الوصول إلى هذا التفاهم.

وختاماً، أود أن أنتهز هذه الفرصة الفريدة، فرصة الاستعراض التاريخي لهذا المؤتمر في سنة الألفية، لأناشد الجميع بأن نتكاتف، وأن نرتفع إلى مستوى التحدي، والتعهد، فردياً وجماعياً، بجعل حياة كل النساء في مختلف أنحاء العالم، في الأعوام والعقود المقبلة، تجربة إنسانية تنطوي على تحقيق الذات. ولننعد العزم على إتمام تحقيق هذا التعهد الجليل.

ونتغلب على، صعوبات وتحديات في مختلف الميادين. فالارتقاء بوضع المرأة، وحقوقها، وتمكينها كانت جزءاً لا يتجزأ من سياسة إدارة الرئيس خاتمي منذ تولت الحكم في آب/أغسطس ١٩٩٧. وإن السياسة المتفككة على توسيع المجتمع المدني وإضفاء الصفة المؤسسية على الدور الذي يقوم به على الصعيد الوطني، قد ساهمت أيضاً في اشتراك ومشاركة أوفر نشاطاً للمرأة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية. كما أن عملية الإصلاح الشعبية التي لا تزال جارية داخل المجتمع الإيراني، والتي تستهدف تغيير الجوانب والأبعاد المختلفة لحياتنا الاجتماعية والسياسية في إطار الدستور، وثيقة الصلة بقضايا المرأة. وحقبة الأمر، أن المرأة الإيرانية، لعبت دوراً بارزاً في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في ١٩٩٧، جنباً إلى جنب مع الشباب. وقد استمر هذا الدور الحاسم في انتخابات مجالس القرى والمدن التي أجريت على مستوى الدولة في أوائل ١٩٩٩، ثم أخيراً في الانتخابات النيابية في شباط/فبراير ٢٠٠٠، والتي فاز فيها المرشحون الذين خاضوها على البرنامج الإصلاحي، بأغلبية المقاعد.

إن سياستنا العامة تجاه المرأة، والتي تعتمد على المفاهيم والقيم النبيلة للإسلام، إلى جانب نص وروح دستورنا، تركز على التدابير التالية: تعيين النساء في المناصب العليا لصنع القرار، بما في ذلك تعيين سيدتين على مستوى وزاري؛ وتعزيز التعليم على كل المستويات؛ وتوفير الخدمات اللازمة، لا سيما في مجال الصحة وتنظيم الأسرة؛ وإنشاء لجان لشؤون المرأة؛ وتحديد المشكلات والعراقيل التي تعوق النهوض بالمرأة؛ وسن التشريعات اللازمة ذات الصلة. ومنذ عهد قريب في الأسبوع الماضي، ولأول مرة، جرى تعيين سيدة نائبة في مكتب البرلمان الجديد. وثمة ترتيب مهم آخر يتعلق بإدماج منظور نوع الجنس في الخطة الوطنية الخمسية الثالثة للتنمية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وفي إطار هذه الخطة،

السياسة، بالإضافة إلى خطة العمل الوطنية، إطارا تنظيميا لتعزيز العدل بين الجنسين في البلد. ووفقا لتوصيات منهاج العمل الأفريقي ومنهاج عمل بيجين، استضافت الحكومة محفلا وطنيا للجهات المؤثرة في ١٠-١١ أيار/مايو ٢٠٠٠، عزز الشراكات القائمة مع المنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية وأنشأ محفلا وطنيا لمناقشة الدفع إلى الأمام بأهداف المساواة بين الجنسين والتنمية.

ومع وجود حوالي ٤٣ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع، أصبح تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والحفاظ عليها مع المشاركة الكاملة من الفقراء تحديا يواجه كينيا. وتعود هذه الحالة بقدر كبير إلى التفاوت المتزايد في توزيع الموارد، والركود الاقتصادي، والأحوال المناخية القاسية، والنمو السكاني السريع والعولمة. إذ تركت كل هذه العوامل أثرا سلبيا على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الكيني، الذي انخفض من ٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١,٤ في المائة في السنة الماضية. وقد استجابت الحكومة لهذه الحالة بمبادرات منها وضع خطة وطنية للقضاء على الفقر للسنوات ١٩٩٩-٢٠١٥، تهدف إلى تخفيض القطاع السكاني الذي يعاني من الفقر المدقع إلى أقل من ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وتهدف الخطة إلى الوصول إلى أضعف الفئات في المجتمع، وخاصة النساء والشباب والأطفال.

إن الإنجازات الإيجابية التي أحرزت في القطاع الصحي منذ الاستقلال ظلت تتلاشى بعد إدخال برامج التكيف الهيكلي، وحدوث انخفاض عام في توفر الأغذية وزيادة في عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، الذي زاد معدلات الوفيات للأطفال وبالغين بصورة هائلة وزاد من حدة الفقر، وخاصة بين النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، أعلنت الحكومة أن الإيدز يمثل كارثة وطنية، وأقامت مجلسا وطنيا لمكافحة الإيدز، أنشأت من خلاله وحدات لمكافحة الإيدز. وتقرح

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل نوح كاتانا نجالا، وزير الشؤون الداخلية، والتراث، والرياضة في كينيا.

السيد نجالا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم تترأسون هذه الدورة الهامة. وأنا واثق من أن الدورة، بفضل قيادتكم المقتدرة وتوجيهكم الحكيم، ستصل إلى نتيجة ناجحة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل وتعاونه خلال الدورة.

ومنذ المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة، المعقود في نيروبي في سنة ١٩٨٥، بادرت الحكومة الكينية، اعترافا منها بوجود الفوارق وعدم المساواة بين الجنسين على جميع مستويات المجتمع، إلى الاضطلاع بمختلف التدخلات والاستراتيجيات، وهيات بيئة مواتية تهدف إلى تصحيح هذه الاختلالات. وبرهنت الحكومة على التزامها أيضا بالسعي إلى الوفاء بواجباتها تجاه مختلف الاتفاقات والإعلانات الدولية التي هي طرف فيها، ولا سيما استراتيجيات نيروبي التطلعية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان فيينا لحقوق الإنسان ومنهاج عمل بيجين لسنة ١٩٩٥.

ويسعى بياني هذا إلى تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها الحكومة والمجتمع المدني من أجل تنفيذ منهاج العمل، بتركيز خاص على التطورات الجديدة التي طرأت والمبادرات والإجراءات المقترحة بشأن المضي قدما.

واليوم يسرني أن أنقل أن الوزارة صادقت على السياسة الوطنية المتعلقة بالفوارق بين الجنسين والتنمية. وتقرح السياسة إنشاء لجنة معنية بشؤون الجنسين لإعادة هيكلة الآلية الوطنية القائمة وتقويتها بغية تعزيز البرمجة والتخطيط اللذين يراعيان نوع الجنس. وستوفر هذه

الحد الأدنى من درجات القبول للفتيات بدرجة، فزاد بذلك قيد الفتيات في جامعات الدولة بـ ٢٠٠ طالبة. ويجري تنفيذ برامج تدريبية بشأن نوع الجنس في معاهد ومراكز أنشئت في الجامعات العامة، أخذ بعضها يقدم بالفعل برامج للدرجات الجامعية وفوق الجامعية بشأن نوع الجنس والتنمية.

وعلى الرغم من أن النساء يشكلن في كينيا أكثر من نصف السكان - ٥١ في المائة - ما زلن لا يحصلن بصورة كافية على ملكية الأصول، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهن. وتذهب التقديرات إلى أن أقل من ٥ في المائة من النساء الكينيات يملكن أرضاً، الأمر الذي يعتبر أكثر العوامل أهمية في حدوث الفقر بين الأسر التي تعولها إناث. وفي مسعى لتحسين هذه الحالة، تقوم الحكومة حالياً، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، باستعراض القوانين ذات الصلة المتعلقة بالملكية، والحصول على الموارد الإنتاجية كوسيلة لتعزيز دور المرأة في ضمان الأمن الغذائي للأسرة، والحصول على الأرض والموارد الأساسية الأخرى، بما في ذلك المدخلات الزراعية.

وتدين كينيا العنف الموجه ضد النساء والفتيات وتدرّك أنه أكثر أنواع انتهاك مبادئ حقوق الإنسان العالمية نفشياً. وفي هذا الصدد، يجري الاضطلاع بجهود وحملات متواصلة، تقوم فيها وسائل الإعلام بالدور القيادي في تسليط الضوء على حوادث العنف العائلي والدعوة إلى مراجعة القوانين المتعلقة بالاغتصاب بغية توقيع عقوبات أشد على مرتكبي الجرائم الجنسية. وقدّم مشروع قانون خاص بالجرائم الجنسية إلى المدعي العام لإجراء اللازم.

ومن ضمن المبادرات الهامة الأخرى إنشاء مكاتب في مراكز الشرطة تُعنى بالنساء، سيجري نشرها على نطاق

الحكومة أيضاً نشر مشروع قوانين تؤثر على الحالة المتعلقة بوباء الإيدز. ويسعى المشروع إلى دراسة قوانين الميراث في العائلة لحماية النساء والأطفال.

وفي مجال صحة المراهقين، أنشئت عيادات خاصة للشباب للعناية بصحتهم واحتياجاتهم الإنجابية، ووضعت كذلك خطة عمل وطنية بشأن ختان الإناث. ومما له دلالة أيضاً أن نلاحظ أن الحكومة أكدت من جديد التزامها بتحسين صحة المرأة والطفل ورفاهيتهما الاجتماعية بتعزيز خدمات الأمومة والخدمات الصحية بتطبيق اللامركزية في توفير خدمات الرعاية الصحية لتكون على مستوى المقاطعة والجماعة المحلية.

وظلت الحكومة تولي أولوية عالية للتعليم، الذي يمتص ٣٠ في المائة من الميزانية المالية. وتُبذل جهود متضافرة لتحسين نوعية الخدمات ونطاقها وتحقيق التكافؤ بين الجنسين كوسيلة لتحقيق الهدف المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة ٢٠١٠. وقد تحقق بالفعل التكافؤ بين الجنسين على مستوى المرحلة الأولية، بنسبة ٤٩,٣ في المائة للبنات و ٥٠,٣ في المائة للبنين. إلا أن تكاليف التعليم والزيجات المبكرة وحالات الحمل المبكر كان لها أثر سلبي على تعليم الفتيات وتسجيل الإناث في المرحلة الجامعية إذ ظل أقل من ٣٠ في المائة.

ومن ضمن التدخلات الإيجابية استعراض المناهج والمواد التعليمية ومواقف المعلمين والتفاعل في الصفوف الدراسية، بالإضافة إلى إشاعة الوعي الواسع بين الجنسين على جميع المستويات، للتخلص من المواقف الثقافية السلبية تجاه الفتيات. والأمر الأهم هو إقامة الحكومة والمنظمات غير الحكومية لمشروعات للإعانات المالية للوفاء بالمتطلبات التعليمية للمحتاجين من الفتيان والفتيات. وعلى المستوى الجامعي أدخلت الحكومة برنامج العمل الإيجابي الذي يخفض

وثمة تطور رئيسي آخر هو صياغة قانون المساواة، الذي قدم للنائب العام. ويسعى القانون إلى تشجيع مصالح جميع الكينيين، ويجرّم التمييز القائم على نوع الجنس، أو العنصر، أو العرق، أو المواطنة، أو العقيدة، أو الحالة الاجتماعية، أو الإعاقة، أو المركز الأسري، أو العمر أو اللون. كما أعدت كينيا التقريرين الوطنيين الشاملين الثالث والرابع عن حالة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول بأن الآلية الوطنية تقوم حالياً، بالتعاون مع المجتمع الأهلي، بوضع تقييم شامل وإطار للرصد، مع مؤشرات تعمل كأدوات قياس. وسوف يشكل هذا الإطار، الذي يقوم على منهج عمل يبيح، الأساس لتقييم التقدم المحرز في اتجاه المساواة بين الجنسين. كما أخذت حكومة كينيا دوراً مركزياً في صياغة علاقات أقوى مع شركاء التنمية كوسيلة أكيدة لترجمة منهج عمل يبيح إلى واقع. ومن المتوقع أن يعزز هذا التعاون تعبئة الموارد المتناقصة وخلق نهج أكثر تركيزاً على تحقيق التنمية العادلة والمستدامة في كينيا. كما استصاغ شبكات اتصال أقوى مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف السعي إلى طرق جديدة وأكثر فعالية من النهوض بوضع المرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى معالي السيدة مها قنوت، وزيرة الثقافة بالجمهورية العربية السورية.

السيدة قنوت (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يطيب لي في بداية كلمتي أن أوجه التحية لكم ولبلدكم الصديق ناميبيا، وأن أهنيكم على تروؤسكم هذه الدورة الهامة. كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان على بيانه الافتتاحي. وكذلك أتوجه بالشكر إلى رئيسة لجنة أوضاع المرأة على

البلد كإحدى الوسائل للتعامل مع العنف العائلي. ووجدنا أيضاً أن من الضروري تدريب أفراد قوة الشرطة وتوعيتهم بشأن العنف العائلي وغيره من أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس. وعملية إنشاء محكمة للأسرة أيضاً بلغت مرحلة متقدمة. ويتوقع لقانون العنف العائلي - أو حماية الأسرة - أن يقطع شوطاً كبيراً تجاه تغيير مسار العنف العائلي في كينيا. وتقوم كينيا حالياً باستكشاف طرائق لسن تشريع نموذجي بشأن العنف العائلي. ويجري الاضطلاع بذلك بالاشتراك مع الكومنولث والحكومة والمنظمات غير الحكومية والشركاء في التنمية.

وكما ذكر في السابق، تشكل المرأة ٥٢ في المائة من المصوّتين. ومع ذلك، فإنها غير ممثلة بصورة ملائمة في مراكز صنع القرار السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن ٤ في المائة فقط من أعضاء البرلمان من النساء. وتمثل المرأة ٨ في المائة فقط من الوظائف في السلطات المحلية؛ و ٢٣ في المائة من الوظائف الإدارية العليا؛ و ١٥،٢ في المائة فقط من رؤساء البعثات الدبلوماسية؛ و ٣٠ في المائة فقط من القضاء. ونتيجة لهذه الحالة، شرعت الحكومة والمنظمات غير الحكومية في حملات توعية مدنية، وجماعات الضغط، والدعوة في أنحاء البلد.

وعلى الصعيد السياسي، يسرني أن أقرر أن البرلمان أجاز مؤخراً اقتراح الإجراء الإيجابي الذي يسعى إلى تمثيل نسبهته ٣٠ في المائة للمرأة في المجلس الوطني والسلطات المحلية. ويجري بالفعل وضع مشروع قرار بالتضامن بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. ومن المتوقع أنه بمجرد سن القرار، سيبدأ تمكين المرأة في اكتساب القبول من المجتمع ككل، ويمهد الطريق إلى تمثيل أكثر توازناً في هيئات صنع القرار الرئيسية في البلد.

فيإذا كانت الأهداف تتمحور في المساواة والتنمية والسلام، فإن المساواة تعني ما يبذله العالم من أجل تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، إذ لسنا متعصبين مع المرأة ضد الرجل ولا مع الرجل ضد المرأة بل نحن مع تحقيق العدالة بين الطرفين حين يأخذ كل ذي حق حقه تبعاً لكفاءته وجهده وعمله. بعد ذلك فالعدالة أن يحمل الطرفان عبء الحياة ومواجهتها، والغبن أن يتربع في العربة طرف بينما يجر العربة طرف آخر متعب كل الحياة.

وعلى هذا، فإن المساواة تتمثل في تحقيق العدالة وفي تكافؤ الفرص وفي الإحساس أن أحدا لا يشعر بالقهر وسلب الحقوق. ونحن في سورية نعتز بما وصلت إليه المرأة من تحقيق لهذه الفرص المتكافئة تطبيقاً لما تعتمده السياسة الحكيمة للسيد الرئيس حافظ الأسد من اهتمام كبير بقضية المرأة، ودفع مستمر لكل ما يتعلق بتطورها وتعزيز حضورها في كل المجالات. إذ لم تعد العلاقة في بلادنا بين المرأة والرجل علاقة بين طرفين متقابلين بل أصبحت علاقة بين طرفين متزاملين ينظران نحو وجهة واحدة تتركز فيها مصالح الوطن وقضايا الأمة وسعادة الإنسان. فلا فرق عندنا بين المرأة والرجل في قوانين العمل، فالمرأة في سورية تنال أجراً متساوياً مع الرجل كما تتمتع بفرص عمل متساوية في مختلف مناحي الحياة، وهي تواجه الحياة مع الرجل بجهد أكبر كي يبدأ مع القرن الحادي والعشرين بكل تحدياته.

أما التنمية فهي شغلنا الشاغل نساء ورجالا، بل إن المرأة تشعر أن عليها أن تضاعف الجهود دائماً لأن إرثها الإنساني حملها جهوداً مضاعفة كي تلحق بالركب الحضاري فتماشي الرجل وتساوقه شأن كل نساء الكون. وتقوم سورية بعملية التنمية الاجتماعية معتمدة على الذات، مركزة على حسن تنشئة العنصر البشري من ذكور وإناث على أسس قويمه تعتمد أن الإنسان هو غاية الحياة وهو منطلقها. فالتعليم الإلزامي في المراحل الابتدائية

الجهود التي بذلت حتى الآن للوصول بهذه الدورة إلى الغاية المنشودة.

اسمحوا لي بداية أن أنقل إليكم تحيات السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية وأمنيته الصادقة بأن تكلل اجتماعات هذه الدورة بالنجاح المأمول والذي يساعد على تحقيق الأهداف التي نسعى إليها في هذا المؤتمر.

إننا نلتقي من جديد بعد خمس سنوات مضت على مؤتمر بيجين، وهذا يعني أننا نستشعر حاجة ملحة للقاء نقوم فيه أداءنا ونستعرض معا خططنا التي وضعناها منذ سنوات خمس. فأين نحن الآن؟ ماذا فعلنا بعد بيجين؟ هل انطلقت آمالنا مكنحة بسراب الحلم سيارة خلف وعد الأمان، غيمة تحمل العطاء وعداً؟ مهوراً بحماس شهده العالم قبل سنوات. هل بدأنا نترجم خطواتنا في طريق لم يكن في يوم من الأيام مفروشا بالزهور؟ هل حاولنا ولو قليلاً أن نبدد ما اكتسح العالم في السنوات الأخيرة من خوف وفقير وحاجة إلى الطمأنينة؟

هل امتدت أصابع النساء تتشابك كي تقف في وجه كل ما من شأنه أن يردها إلى الوراء أو يعيق تطورها؟ أم أن أغنية التعثر ما زالت حذاءً تنشده المرأة في مشارق الأرض ومغاربها؟ بيد أن الحاجة إلى تكاتف النساء وصمودهن تبدو في الآونة الأخيرة أكثر إلحاحاً لأن ما يعترض العالم من جهالة وضغوط اقتصادية واجتماعية سوف يهدد مسيرة المرأة بل مسيرة الحضارة الإنسانية لأعوام طويلة.

إن النساء في بلدي ينظرن إلى هذه الدورة على أنها تفعيل لإصرار لم يتراجع، وتثبيت لعزيمة لم تتبدد، ووقفة أخرى نحو دفع جديد إلى الأمام ونحو تقدم وتطور لا بد منه.

أجل السلام في الشرق الأوسط، ترفض تنفيذ أسس مؤتمر مدريد المبنية على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، الأسس التي من دونها لا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، إضافة إلى ما تعانيه المرأة العربية السورية من واقع الاحتلال الإسرائيلي للجولان وما تتعرض إليه من شتى أشكال العنف، ومن انتهاك واضح من قبل إسرائيل لحقوق الإنسان ومن قهر وضغط تعانيه المرأة السورية تتقاسمه مع أختها الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي ينتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إن سورية تؤكد مجدداً أن خيارها الاستراتيجي هو السلام العادل والشامل الذي يجب أن يكون خياراً لإسرائيل أيضاً، آخذين بعين الاعتبار أن سورية لن تتخلى عن ذرة واحدة من ترابها الوطني. ونحن نحث المجتمع الدولي، من على هذا المنبر الهام، على مساندة سورية في مطالبها بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ونؤكد ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ كي يسود السلام العادل والشامل، سلام يضمن حقوقنا وكرامتنا، كي يعم المنطقة الاستقرار اللازم وتعود الحياة إلى ما خربته الحرب وأهكاه العدوان. ولا يفوتني أن أشير إلى أن المجتمع الدولي على يقين أن الشعوب الحرة لا يمكن أن تموت مهما طال الاحتلال، والدليل على ذلك هو لبنان بصموده وصمود شعبه في الجنوب الذي حقق الانتصار على العدوان الإسرائيلي فولى منهزماً من الأراضي اللبنانية المحتلة. حيواً معي شعب لبنان ونساء لبنان وجنوب لبنان وانتصار لبنان.

ومجانية التعليم بكل مراحله دون تمييز بين الذكور والإناث، كما أن الخدمات الصحية أصبحت شبه مجانية للجميع، وسنت التشريعات التي تكفل مساهمة المرأة على قدر المساواة مع الرجل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية كي تصل المرأة إلى أعلى مستويات الحياة.

من جهة أخرى فقد عزز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بعد بيجين، ونهج التعددية الاقتصادية في سورية تمكين المرأة من زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي، ودعم دورها الإنتاجي. وأسست لجنة سيدات الأعمال الصناعية في منتصف عام ١٩٩٩ لتنظيم جهود المرأة وتفعيل دورها في التنمية الصناعية. وحققت المرأة العربية السورية باستمرار حضوراً متميزاً في جميع مواقع السلطة واتخاذ القرار، فقد تقلدت مناصب وزارية ومواقع متقدمة في الجيش والشرطة وقيادات الأحزاب السياسية، وفي السلطة التشريعية زادت نسبة أعضاء مجلس الشعب من النساء من ٩,٦ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ١٠,٤ في المائة عام ١٩٩٨ وعينت المرأة في منصب نائب عام في الدولة لأول مرة عام ١٩٩٨ ليضاف بذلك موقع آخر إلى مواقع صنع القرار.

وتساهم المنظمات الشعبية والجمعيات الأهلية التطوعية بفاعلية في حركة المجتمع وتقدمه ومما لا شك فيه أن منظمة الاتحاد العام النسائي في سورية قد دفعت مسيرة المرأة نحو مراحل متقدمة من الوعي وتنظيم الجهود، وحققت مزيداً من فرص تعلم المرأة وتأهيلها ومشاركتها بشكل أكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أما السلام فهو الهاجس الذي تعيشه المرأة في بلادي، إذ هي كانت ولا تزال تعاني من حالة حرق دائمة من إسرائيل لكل ما من شأنه أن يترجم حلم السلام إلى واقع مأمول. فإسرائيل التي تزعم أمام العالم أنها تعمل من

واسمحو لي أن أعرض حالة المرأة الرواندية بإيجاز بعد مذابح عام ١٩٩٤. فالمرأة حاليا تشكل ٥٤ في المائة من سكان رواندا. والنساء ومعظمهن أميات ولذا فرص العمل أمامهن محدودة وكذلك قدرتهن على رعاية أسرهن، فهن يرأسن ٣٧ في المائة من البيوت الرواندية. ويعيش سبعون في المائة من الشعب الرواندي تحت خط الفقر، والقسم الأكبر منهم نساء.

وأمام هذه الخلفية أبدت حكومة الوحدة الوطنية الرواندية إرادة سياسية بلا تحفظ لأن تشجع النهوض بالمرأة وتحقق المساواة بين الجنسين في كل مجالات الحياة، رغم التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن عمليات القتل الجماعي وآثارها. وأوجدت تلك الإرادة السياسية بيئة تمكّن المرأة في رواندا والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية، من تنفيذ منهاج عمل بيجين.

واسمحو لي الآن أن أبرز بعض الإنجازات والمكاسب الرئيسية على مدى السنوات الخمس منذ بيجين. فعلى الصعيد المؤسسي أنشئت الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتطورت تدريجيا لتصبح وزارة لشؤون الجنسين وتنمية المرأة، ذات ولاية واضحة وأهداف مركزة. واضطلعت وزارة شؤون الجنسين وتنمية المرأة، في جملة أمور، ببناء القدرات في مجالات التدريب على شؤون الجنسين وتوجيه موظفيها وشركائها الأساسيين داخل الحكومة والمجتمع المدني.

ونفذت التوعية بأمر الجنسين لراسمي السياسات على الصعيد التشريعي والسلطة التنفيذية والحكم المحلي. وأوجد ذلك بيئة تمكين لتنفيذ منهاج عمل دكاو وبيجين. وثانيا، يسّرت الحكومة إقامة مراكز اتصال لشؤون الجنسين في مختلف المؤسسات، وكسرت المقاومة لقضية المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. أما عملية مراعاة شؤون الجنسين

وقفنا الله جميعا لما فيه خير المرأة والمجتمع والإنسان في كل مكان على وجه الأرض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أنجلينا موغانزا، وزيرة شؤون الجنسين وتنمية المرأة في رواندا.

السيدة موغانزا (رواندا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحو لي في البداية أن أبدأ، باسم الوفد الرواندي، بتهنئتك، يا سيادة الرئيس على انتخابكم لرئاسة وتوجيه هذه الدورة الاستثنائية الهامة. والواقع أن من دواعي تشريفي وسروري أن أتحدث أمام هذه الدورة باسم حكومة رواندا وأن نتشاطر خبرة رواندا في تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد انقضاء خمس سنوات على اعتماده.

فقبل خمس سنوات اجتمعت الدول في بيجين لاستعراض حالة المرأة ولرسم استراتيجيات جديدة لزيادة التزام الحكومات بالنهوض بالمرأة وبالمساواة بين الجنسين. وفي ذلك الوقت كانت رواندا تخرج من عمليات قتل جماعي هي الأسوأ من نوعها في أفريقيا في الألفية الماضية. ورغم الآلام والخسائر صمد شعب رواندا، وخاصة النساء، أمام هذا التحدي، وانضم إلى بقية شعوب العالم في التعهد بالالتزام بتنفيذ منهاج عمل بيجين.

وكانت رواندا قد تحوّلت إلى رماد على أيدي الروانديين، للأسف، بينما وقف العالم أجمع يتفرج. وفي الوقت الذي انضمت فيه رواندا إلى بقية شعوب العالم، رجالا ونساء، في بيجين استمرت النصائح لنا ممن بدأ أنهم حريصون علينا بأننا نحن الروانديين لم يعد من الممكن أن نعيش سويا. ويسرنى أن أقول إن حكومة الوحدة الوطنية الرواندية آثرت المصالحة بين جميع الروانديين وتشجيع سياسة الإندماج. وأصبحنا اليوم نعيش في وئام.

وأحد مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل
 ييجين تمكين المرأة اقتصاديا. وبجانب الدعم المالي المقدم عن
 طريق منظمات المرأة غير الحكومية، وضعت المرأة مشروعا
 انتمائيا ذا صندوق دائر على المستوى الريفي، أنشأته وتديره
 النساء. والآلية الوطنية تقدم بعض المساهمات الرأسمالية
 والمساهمات المتعلقة ببناء القدرات للجان إدارة هذه
 الصناديق. وحتى اليوم، وزعت حكومة رواندا حوالي مليون
 من الدولارات على ٦١ في المائة من المجتمعات. ونحن نشكر
 كل البلدان الصديقة ووكالات الأمم المتحدة على الدعم
 المالي الذي قدمته. وهذا المشروع يستهدف الأسر الفقيرة،
 التي لا تستطيع الحصول على قروض رسمية. والهدف هو أن
 تكون هناك تغطية شاملة بحلول عام ٢٠٠١. ووفقا لهذا
 المشروع، أقامت وزارة الفوارق بين الجنسين والمرأة في
 التنمية، بالتعاون مع بنك رواندا التجاري، صندوقا للضمان
 لدعم مشاريع المرأة.

وأحد التحديات الحاسمة التي تواجه أبناء رواندا،
 المرأة بوجه خاص، مشكلة الفقر. وهذا له طابع هيكلية
 أساسا لكنه أيضا نتيجة للإبادة الجماعية التي وقعت عام
 ١٩٩٤. وقد بدأ برنامج لوضع استراتيجية وطنية لخفض
 الفقر، والمرأة جزء من ذلك البرنامج.

إن تنظيم مسألة الفوارق بين الجنسين يجري في
 سياسة وطنية للسكان، وبرامج للسيطرة على مرض الإيدز
 ومنعه، والوحدة والمصالحة، وبرامج مجلس الشباب الوطني
 وبرامج الصحة الإنجابية، وهذا قليل من كثير. ومما يدعو إلى
 السرور ملاحظة أن زيادة الوعي بالفوارق بين الجنسين،
 وعلى وجه الخصوص عن طريق وسائل الإعلام، تقلل
 تدريجيا مقاومة إحداث تغيير يتعلق بالمساواة بين الجنسين
 وطرح بعض المهتمين مبادرات لتنظيم مسألة الفوارق بين
 الجنسين في برامجهم. وبدأ أعضاء البرلمان حملة وطنية لتوعية
 السكان بشأن العنف القائم على التفرقة بين الجنسين ودور

في عملية التنمية فهي مستمرة وتشمل الوزارات القطاعية
 واللجان والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والأجهزة
 اللامركزية في الحكومة.

والآلية الوطنية تقوم بدور مساند وتعبئ الموارد على
 مختلف المستويات حتى تمكن المرأة الرواندية من الوفاء
 باحتياجاتها اليومية العملية مثل المأوى، والغذاء والضروريات
 الأخرى، جنبا لجنب مع تناول الاهتمامات الاستراتيجية
 للمرأة. إن المرأة تقوم بدور نشط في العناية بالآلاف اليتامى
 الذين خلفتهم الإبادة الجماعية. وقد تمكنت المرأة من
 المشاركة في الأدوار غير التقليدية مثل بناء البيوت والمجتمع
 والسياسة الوطنية، وهذا قليل من كثير.

والمرأة الرواندية، بدعم من الآلية الوطنية، بدأت
 السير على طريق عملية تمكين سياسية. لقد انتخبت مجالس
 للمرأة من مستوى القرية فأعلى حتى المستوى الوطني ويجري
 تشكيل أمانة للمجلس الوطني ويجري تعزيزها لخدمة الجناح
 التقني في مجالس المرأة الوطنية. وبناء القدرة مطلوب لجعل
 الأمانة قادرة على العمل والحركة. والهدف الشامل مجالس
 المرأة هذه هو إعداد المرأة للمشاركة في صنع القرارات على
 جميع المستويات وإعطائها المحفل الضروري الذي تعرب فيه
 عن آرائها وتطلعاتها وتعمل فيه معا على حل المشاكل
 الوطنية.

وقد بدأت عملية لبناء القدرات لمجالس المرأة
 وستواصل ضمان جعل مشاركتها على كل المستويات
 حقيقة واقعة. إن صوت المرأة في الحياة السياسية الوطنية
 مسموع على نحو متزايد، وظهور المرأة في تزايد أيضا. وفي
 العملية المستمرة لإرساء الديمقراطية في البلاد، اعتمدت
 الحكومة برنامجا لمعاملة تفضيلية لتحقيق تمثيل بنسبة ٣٠ في
 المائة للمرأة في الإدارات المحلية.

لقد اقترحت مبادرات ترمي إلى تحسين حصول البنات على فرص التعليم، وهذه تتضمن النهوض بنوعية التعليم للبنات بإقامة مدارس نموذجية، مثل تلك التي أنشأها في كيغالي الفرع الرواندي لمخلف معلمات المرأة الأفريقية. وقد اعتمد مبدأ المعاملة التفضيلية في مؤسسات أنشئت حديثاً. وتمثل فيها المرأة بنسبة متوية معينة، بينما كان تمثيلها فيها منعزلاً من قبل. وحتى ينفذ منهاج عمل بيجين وينسق بشكل فعال، وإذ نضع في الاعتبار ضرورة وضع أهداف محددة زمنياً، أنشأت أمانة وطنية لها ولاية واضحة لتعبئة الموارد وتنسيق جهود العناصر الفاعلة المختلفة المشاركة في تنفيذ منهاج العمل كاستراتيجية لضمان أقصى أثر ممكن.

في الختام، لقد سجلت المرأة الرواندية، بعد خمس سنوات منذ اعتماد منهاج عمل بيجين، منجزات هامة في مختلف المجالات. وهذه المنجزات يمكن أن تعزى إلى الإرادة السياسية للحكومة ودعمها لسياسة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتقدم المرأة باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة المتناسقة. وثانياً، هذا يعد نتيجة للمشاركة القائمة بين الحكومة والمجتمع المدني ودعم المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص خلال فترات الطوارئ الحاسمة التي مررنا بها.

وبالرغم من هذه المنجزات والعوامل الميسرة، لا تزال تحديات حاسمة أمام تنفيذ منهاج عمل بيجين قائمة وينبغي التغلب عليها. ومن المسائل التي تحتل مركز الأولوية مسائل الفقر، ووباء الإيدز المتزايد، والعنف ضد المرأة والطفلة، والصراعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى، وعبء الديون الخارجية الثقيل وسياسات التكيف الهيكلي التي تهدد بالقضاء على بعض المنجزات التي تحققت حتى الآن، الأمر الذي يضع المرأة في وضع أكثر خطورة من ذي قبل ويعرض مستقبل بلدنا للخطر. ويجب اتخاذ إجراء

المرأة في التنمية الوطنية كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

والآلية الوطنية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ستضع في الأشهر الأربعة المقبلة أو ما إلى ذلك إطاراً لوضع سياسة وطنية بشأن الفوارق بين الجنسين. والمحور الرئيسي سيكون استراتيجية تخفيف الفقر وعملية وضع الدستور.

وفي رواندا، استخدم يوم المرأة الدولي بشكل فعال كمحفّل مناسب لإبراز التحديات الهامة، مثل العنف ضد الطفلة، والفقر ووباء الإيدز. وقد اعتمد هذا موضوعاً لهذا العام، مع خطة عمل مشتركة لمواجهة تلك التحديات.

وفي محاولة لحماية الحقوق القانونية للمرأة والطفلة ولضمان تحقيق المساواة في الحصول على الممتلكات والسيطرة عليها، أصدرت حكومة رواندا قانوناً بشأن الميراث، والتحرر والاستخلاف يعطي للمرأة والبنات حق الاستخلاف والميراث من أزواجهن وأبائهن. وقد أنشئت لجنة لحقوق الإنسان وستنشأ قريباً لجنة استعراض دستورية. وستتيح هاتان اللجنتان الفرصة لمكافحة العنف والتمييز القائم على الفوارق بين الجنسين ولوضع دستور جديد تراعى فيه الفوارق بين الجنسين.

وأحد التحديات الكبرى التي تواجه بلدي والمجتمع الدولي منذ الإبادة الجماعية والمذابح التي ارتكبت في ١٩٩٤ حل مشكلة تحقيق العدالة لمعاقبة آلاف المشتبه فيهم بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، ومعالجة أحران الذين نجوا من الإبادة الجماعية ووضع حد للتهرب من العقاب. إن المحاكم التقليدية لا يمكن أن تحل هذه المشكلة بشكل فعال. ومن ثم إحياء وإعادة تشكيل محاكم "غاشاشا" التي تمثل شكلاً من العدالة القائمة على المشاركة. والمرأة تقوم بدور حيوي في هذه المؤسسة.

التدريب وحصولها على العمالة. ومنذ ذلك الوقت، ازداد عدد دور الحضانه ومراكز الرعاية النهارية من ١٠٩ عام ١٩٩٥ إلى ١٨٠ عام ١٩٩٩. وهذه الزيادة لا تزال لا تفي بالغرض، نظرا إلى أن المزيد من النساء يضطر إلى العمل بأجر. وجزء من خطة الحكومة لتطوير مختلف المجتمعات المحلية إنشاء مراكز لتنمية الموارد البشرية في المجتمعات المحلية الرئيسية. وستتكفل هذه المرافق ببرامج تدريب المهارات، فضلا عن تقديم خدمات الرعاية النهارية للأطفال. وقد بنيت ثلاثة من هذه المراكز إلى الآن. وستستفيد نساء سانت لوسيا فائدة كبيرة من هذه المبادرة.

وقد تمكنت الحكومة أيضا من تيسير زيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي. وفي عام ١٩٩٩، كانت هناك زيادة في الاستحقاقات العائدة على الأمهات عن طريق مشروع التأمين الوطني. كما زادت علاوة المساعدة العامة المقدمة إلى المعوزين. ورغم أن هذه الزيادات لا تزال تعتبر غير وافية بالغرض فإن المرأة وهي المانحة الرئيسية للرعاية، التي تشكل أيضا أغلبية السكان المسنين، تنتفع من هذه الزيادات.

ومما يزيد من حدة فقر المرأة في سانت لوسيا الأثر السلبي للعلولة وتحرير التجارة، وبخاصة تداعي التفضيل التجاري المنسوح للاقتصادات الصغيرة والضعيفة مثل اقتصادنا. وسانت لوسيا، بوصفها بلدا منتجا للموز، تتأثر تأثرا سلبيا من الحكم الصادر من منظمة التجارة العالمية بشأن نظام الموز بالنسبة للبلدان الأفريقية وبلدان البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. بمقتضى اتفاقية لومي. وتتأثر النساء بوجه خاص حيث أن الكثيرات منهن يعملن في صناعة الموز.

وحكومة سانت لوسيا، في نهجها النشط في معالجة هذه الحالة، قد أمنت تمويلا من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ

ملموس اليوم، وليس غدا، وينبغي الحفاظ على قوة الدفع المتعلقة بتدفق الموارد الخارجية.

اسمحوا لي بأن أهي بياني بهذه الملاحظة: بالتعهد بالتزامنا المستمر بالتقدم بالمرأة وبالمساواة بين الجنسين. وهذا ينبغي أن يكمله الدعم والتفهم المتزايدان من جانب المجتمع الدولي في ضوء البيئة العالمية الدينامية والمثيرة للتحدي إلى حد كبير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل سارة فلود - بوبرون، وزيرة الصحة وشؤون الأسرة والخدمات الإنسانية، وشؤون الجنسين في سانت لوسيا.

السيدة فلود - بوبرون (سانت لوسيا) (تكلمت بالانكليزية): إن حكومة سانت لوسيا، في التزامها بتحقيق هدف العدالة الاجتماعية، تدرك أنه لا بد لكل الجهود الإنمائية أن تنصب بالضرورة على تقدم جميع أفراد شعبها بطريقة منصفة. وتدرك الحكومة أيضا أن العدالة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية، وأن هدف العدالة الاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحققت العدالة بين الجنسين عن طريق بذل الجهود الواعية والمستدامة.

ومنذ عقد مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥، تولي سانت لوسيا أهمية خاصة لتهيئة بيئة تمكّن من دفع هدف العدالة بين الجنسين إلى الأمام. وأثناء هذه الفترة، تركزت الجهود على التخفيف من حدة الفقر في صفوف النساء، وتحسين الأوضاع الصحية للمرأة، ومعالجة مشكلة العنف القائم على أساس الجنس، وزيادة إمكانية وصول المرأة إلى السلطة وصنع القرار على جميع المستويات.

وفي تقرير لتقييم الفقر لعام ١٩٩٥، جرى تحديد الافتقار إلى المرافق المناسبة لرعاية الطفل في المجتمعات الأفقر في بلادنا بأنه عامل جوهري يعرقل وصول المرأة إلى

وبخاصة الشبابات. وسانت لوسيا لديها برنامج وطني للوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومراقبتها. وهناك لجنة عمل للإيدز أنشأتها الحكومة وجرى إحيائها مؤخرا، وهي تشكل جزءا من الجهود الوطنية المبذولة للتصدي لمشكلة الإيدز. وفي عام ١٩٩٩، أقيمت منظمة غير حكومية، وهي رابطة سانت لوسيا للوقاية من مرض الإيدز، لكي تقدم الدعم والمساعدة للمصابين بفيروس الإيدز. ومن المنجزات الرئيسية لبرنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضع برنامج لمنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل يكفل توفير عقار AZT مجاناً للمرأة الحامل المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وتتطلع كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية بالأنشطة الوقائية وأنشطة النهوض بالصحة. ووحدة المعلومات الصحية وشعبة العلاقات الجنسانية لا تزالان تعملان على تعزيز القضايا الصحية للمرأة باستخدام مختلف وسائل الإعلام.

وعلى الصعيد الدولي يجري الاعتراف بالعنف القائم على أساس نوع الجنس باعتباره قضية صحية عامة وانتهكا لحقوق الإنسان. وما يقترن بهذا العنف من ضغط وإجهاد صحي مزمن وعجز جسدي قضايا واقعية تدر الألفية القصوى التي توليها لها حكومة سانت لوسيا.

وبسن قانون العنف العائلي عام ١٩٩٥، تستمر الجهود المبذولة على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي في استئصال هذه الآفة من مجتمعنا. وقد تشكلت محكمة للأسرة عام ١٩٩٦ تعرض عليها حالات العنف العائلي وتسدي النصيحة لكل من المدعين والمتهمين. وفي عام ١٩٩٨، افتتح مركز للأزمات في جنوب البلاد للنساء اللاتي يتعرضن للإيذاء، مما يجعل عدد الوكالات التي تقدم هذه الخدمات اثنتين. وشعبة العلاقات الجنسانية والمنظمات غير الحكومية

برنامج للإنعاش الاجتماعي يساعد على التخفيف من وطأة الآثار الواقعة على صناعة الموز، ويجول دون تفاقم حالة الفقر. وقد بدأ البرنامج عام ١٩٩٩، ويستمر فترة خمس سنوات، ويهتم بتعليم الكبار، والإسكان والصحة، ورعاية الصحة الإنجابية، والترفيه والأنشطة الرياضية، وتدبير رعاية الطفل، ورعاية المسنين، والتدريب على المهارات، وإصلاح الأراضي، وأنشطة تمكين المجتمع المحلي. وهذا البرنامج يستهدف بصفة خاصة الريفيات، والأطفال، والمسنين. وتتطلع سانت لوسيا إلى رؤية هذه الدورة وهي تعالج معالجة وافية التحديات الإضافية التي تواجه استئصال الفقر، والناجمة عن العولمة وتحرير التجارة.

وقد ركزت حكومة سانت لوسيا اهتمامها منذ عقد مؤتمر بيجين على زيادة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية وتحسين خدمات الصحة الإنجابية والعقلية. وإلغاء رسوم الانتفاع ببعض خدمات الرعاية الصحية، وإنشاء عيادة متعددة التخصصات في جزء شمالي من البلاد مكتظ بالسكان كانا من بين الإجراءات التي اتخذت لزيادة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية. وهذه الأنشطة تعود بالنفع بوجه خاص على المرأة، بوصفها المنتفع الرئيسي بالخدمات الصحية.

وقد شرعت حكومة سانت لوسيا في مبادرة لإصلاح قطاع الصحة، الذي يمر بالمراحل الأولى من التنفيذ. ومن المبادئ الهامة لمبادرة الإصلاح هذه مبدأ الإنصاف. ويشمل الاقتراح توصية باستخدام إطار للتحليل المتعلق بنوع الجنس في تطوير السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

ومشاكل الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشكل تحديا خطيرا لنظام الصحة في سانت لوسيا. ويتضح من أحدث الإحصاءات أن الإصابة بهذه الأمراض تزداد بين النساء،

عشر أمينا دائما، عينت ثلاث منهن خلال العامين الماضيين. وليس ثمة شك في أن سانت لوسيا أمامها طريق طويل، وإن كانت الإنجازات الأخيرة يمكن أن تعد علامات بارزة على الطريق.

وقبل ١٩٧٤، لم يسبق أن انتخبت أي سيدة عضوا في البرلمان. وفي تاريخ سانت لوسيا، ليس هناك سوى ثلاث نساء انتخبن أعضاء في البرلمان، ولم تنتخب الثانية والثالثة إلا في ١٩٩٧. وقد حدثت بعض التغييرات في مجالات أخرى ينبغي ملاحظتها. وتشمل إعادة تسمية الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة لتعكس التركيز والحساسية الأقوى للمساواة بين الجنسين. ومنذ ١٩٩٥، أعيد تنظيم مجموعتين نسائيتين رئيسيتين. فهناك المجلس الوطني للمنظمات النسائية الطوعية، وهو بمثابة تنظيم وطني شامل، يركز على برامج بناء قدرات الأعضاء، ولا يزال نشطا تماما.

وثمة تطور آخر جدير بالملاحظة، وهو تنظيم دورة بعنوان إدارة قضايا نوع الجنس في كلية المجتمع، وهي المؤسسة الوحيدة ذات المراحل الثلاث في البلد. وقد استجرت أيضا، تحسينات في مجال التشريعات. ففي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ تم إصدار التشريعات التالية ذات الصلة بالمرأة: قانون حجز الدخل؛ قانون الحد الأدنى للأجور؛ قانون نوعية الفرص والمعاملة في العمالة والمهن لعام ١٩٩٩، الذي جرم التحرش الجنسي في مكان العمل.

إن حكومة سانت لوسيا بالتزامها بتحسين الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين في الألفية الجديدة، لتعتنق رؤية خطة عمل أمانة الكومنولث بشأن نوع الجنس والتنمية. وتدرك الحكومة أن تحقيق هذا الهدف ينطلق من إضفاء الصفة المؤسسية على الآليات المناسبة لتعزيز وتفعيل المساواة بين الجنسين على كل المستويات، وفي كل المجالات. وتقوم الاستراتيجية التي

تواصل تعبئة النساء والرجال والأطفال لكي يتخذوا سياسة الرفض القاطع للعنف القائم على أساس نوع الجنس من خلال برامجها المتعلقة بالتعليم والتوعية. وتنفذ الشعبة في الوقت الحالي مشروعاً مدته سنة يموله صندوق الإنصاف بين الجنسين التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية. ويتضمن هذا المشروع التعليم العام، وتدريب العاملين في الشرطة والمجتمع المحلي على مهارات إسداء المشورة ومعالجة الأزمات، وتشكيل أفرقة في المجتمع المحلي تستجيب لحالات العنف القائم على أساس نوع الجنس.

وقد جرى ضمان التمويل من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ برنامج شامل يتضمن ثلاث استراتيجيات أساسية: الوقاية، وتتضمن مبادرات على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيد الوطني، مثل أفرقة الاستجابة التابعة للمجتمع المحلي، ووحدات العنف القائم على أساس نوع الجنس، والتعليم العام والتوعية العامة؛ وسلامة الضحايا وإعادة تأهيلهم؛ وتشكيل لجنة تنسيق وطنية تضطلع بالاستجابة للعنف القائم على أساس نوع الجنس كما تتولى رصد تلك الاستجابات.

وجرى شراء مبنى لكي يقام فيه مأوى للنساء اللاتي يتعرضن للإيذاء ولأطفالهن، كما جرى وضع برنامج للدعم. ويجري بذل جميع الجهود لإقامة هذا المركز قبل انتهاء العام الحالي.

وقضية الإنصاف بين الجنسين في السلطة وصنع القرار لا بد بالضرورة أن تشمل زيادة في الأعداد وأيضا تحسينا في نوعية المشاركة وفي مستواها. وفي عام ١٩٩٧، وبخلاف أية فترة أخرى في تاريخ سانت لوسيا، شاركت ثلاث مرشحات في الانتخابات العامة، ونجحت اثنتان منهن. والاثنتان وزيرتان في الحكومة الآن. وفي العام الحالي، أيضا، تم تعيين أول رئيس للدولة على الإطلاق. وفي الوقت الحالي، هناك عدد قياسي من أربع وزيرات من مجموع اثني

ومهمتنا أن نستعرض التقدم الذي حققناه وأن نقومّ المشكلات والعقبات التي صادفتنا، حتى يتسنى لنا اتخاذ مبادرات واستراتيجيات جديدة.

بعد مؤتمر بيجين، حيث تشرفت برئاسة وفد بلدي، قامت سوازيلند بوضع منهاج عمل وطني من خلال عملية استشارية موسعة شارك فيها مختلف الأطراف المعنية. وأدت هذه العملية إلى إنشاء وحدة لشؤون الجنسين، أنيطت بها مهمة تنسيق ورصد تنفيذ منهاج عمل بيجين. وتدرّك الحكومة الدور الأساسي الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في بلدنا، والذي يؤديه بعض أعضاء المجتمع الدولي في العمل نحو تحقيق الأهداف والمقاصد الوطنية. وأنا أعلن هنا بفخر أن هناك تعاوناً قوياً بين حكومتنا والمنظمات غير الحكومية في العمل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد ساهم التعاون بدرجة كبيرة في تنفيذ منهاج عمل بيجين.

وقد تم تحديد خمسة مجالات ذات أولوية. وتقضي الخطوة الأولى بإزالة مناحي سوء الفهم والتصورات الخاطئة الواضحة التي أدت، على نطاق واسع، إلى اتخاذ توجهات سلبية، والتي عطلت بدورها القيام بأي عمل لتحقيق تقدم مفيد. ويرد هذا الوضع إلى المعتقدات والاتجاهات الاجتماعية المتأصلة منذ زمن بعيد لدى كل من النساء والرجال ومؤداهما أن النساء والبنات يأتين في الدرجة الثانية بعد الرجال والأولاد. وقد حدثت الانفراجة من خلال برامج التوعية المكثفة التي قام بها كل من صانعي السياسة وشريحة أكبر من السكان بوجه عام. ولذا، أصبح مفهوم المساواة بين الجنسين أكثر وضوحاً، وبالتالي، اتسع نطاق المشاركة في الترويج له.

وقبل أن تنعقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، قامت سوازيلند بعملية تشاور وطنية شملت كل الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

سوف تعتمد على تنظيم مسألة نوع الجنس، باستخدام نظم الإدارة الواردة في خطة عمل الكومونولث، التي حظيت بتأييد هائل من حكومات دول الكومونولث.

وبهذه الاستراتيجية في بؤرة الاهتمام، فإن سانت لوسيا تقف مستعدة لتسريع عملية تنظيم الشواغل المتعلقة بقضية نوع الجنس، والتي تعد ذات أهمية بالغة للنهوض بمسألة الإنصاف بين الجنسين وتحقيق العدل الاجتماعي وكفالة تقدم المرأة.

وتتمنى سانت لوسيا النجاح لهذه الدورة التي سترفع البنيان على أساس بيجين. ونحن ما زلنا ملتزمين بالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق تلك الأهداف البالغة الأهمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير سوباندلا دلاميني، وزير الشؤون الداخلية في سوازيلند.

الأمير سوباندلا (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): إنني، وكافة أعضاء وفدي الذي يضم رسميين حكوميين وممثلين لمختلف المنظمات غير الحكومية، ننقل إليكم أحر تهاني جلالته الملك مسواتسي الثالث، وصاحبة الجلالة إندلوفوكازي، وشعب مملكة سوازيلند.

إن سوازيلند تعتز بأن تكون جزءاً من هذا الجهد النبيل المستمر، الذي يرمي إلى بلوغ هدفنا المشترك، أي تحقيق المساواة بين الجنسين، والسلم، والتنمية، ذلك الهدف الذي حملنا إياه ميثاق هذه المنظمة. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، علينا أن نعمل حثيثاً نحو تعزيز وصون السلم، والتنمية، والمساواة بين الجميع في مسعى لتحقيق التعاون الدولي في التصدي للقضايا ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادي، والثقافي، والإنساني.

لقد مرت سنوات خمس على انعقاد مؤتمر بيجين التاريخي، وبقا أشهر معدودة على انعقاد قمة الألفية،

المصابين بالمرض، وتخفيف المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المتأثرين به، وخصوصا اليتامى.

ومؤخرا أدخلت الحكومة مبادرة وبرنامجا لمخاطبة الطفل للطفل لمواجهة الوباء في المدارس. ويستهدف هذا النهج بصفة رئيسية الأطفال في المدارس بهدف معالجة مشاكل تعاني منها الفتيات بقدر كبير، مثل الحمل المبكر ومختلف أشكال العنف الموجهة ضدهن. ويتوقع من هذه المبادرة أن تغرس في أذهان الجميع، وخصوصا في المنهج المدرسي في جميع المراحل التعليمية.

وهذه بضعة أمثلة على المبادرات المضطلع بها في مسعى إلى تنفيذ منهج عمل يبيح. ومن الواضح أنه ما تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل وإلى الكثير جدا من الموارد اللازمة لتيسير هذه الأنشطة. وأود أن أختتم بإعادة تأكيد التزام سوازيلند حكومة وشعبا بمواصلة السعي إلى وضع المزيد من الاستراتيجيات وتطويرها لمعالجة الشواغل القائمة والاتجاهات التي تبرز إلى الوجود، بهدف نهائي يتمثل في تساوي الفرص لأبناء الأمة بصرف النظر عن نوع الجنس.

وفي ظل هذه الخلفية تقدر مملكة سوازيلند تقديرا كاملا وتدعم الجهود الدولية المبذولة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتقييم نجاحاتنا وإخفاقاتنا، والتعرف على الاتجاهات الراهنة وتحديد المزيد من الإجراءات. وتدعم المشاورات الجارية بشأن الوثيقة الختامية وتطلع إلى اعتمادها بالإجماع. والأمر الأهم أننا نعلن التزامنا من جديد بالتنفيذ الكامل لنتيجة هذه الدورة.

واسمحوا لي، سيدي، بالنيابة عن وفدي، وأصالة عن نفسي، أن أهنئكم مرة أخرى، شأن شأن إخواني وأخواتي الذين تكلموا قبلي، وأن أهنئ زملاءكم في المكتب على ما بذلتموه من جهد دؤوب أدركتم به هذه الدورة بصورة

والاجتماعية في بلدي. وأدى ذلك إلى إجراء مفاوضات مع كافة أصحاب المصلحة حول الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

وهذه الاستراتيجية مخطط لسياسة وطنية شاملة، يشتمل على كافة القضايا الاجتماعية - الاقتصادية الحيوية، ويفترض أن يتم تنفيذه على مدى ربع قرن. وكان من بين اللجان الفنية الفرعية الثماني التي تشكلت في إطار هذه الاستراتيجية لجنة فرعية لقضايا نوع الجنس، تعمل على إدماج هذه المسألة في البرامج والسياسة الحكومية.

وفي الجهد لتنفيذ هذه الاستراتيجية، قامت الحكومة كذلك بوضع برامج عمل قصيرة ومتوسطة الأجل، تحدد أطرا زمنية ونظاما للمساءلة. ويقضي أحد هذه البرامج بإنشاء فريق مهمات للعمل بصورة محددة على تحقيق توازن بين الجنسين.

ومن الوسائل الرئيسية للتغلب على الفقر في بلدنا القيام بمبادرات لتشجيع المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ودعمها. ومن بين هذه المبادرات إنشاء صندوق لدعم المشروعات على يد صاحب الجلالة الملك. وتوضح سجلات مشروع الإقراض أن النساء هن أكبر الشرائح المنتفعة من الصندوق، وذلك بعد أن طال تهميشهن واستبعادهن من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

وثمة أولوية وطنية عليا أخرى تتمثل في التزام الحكومة بتحقيق أعلى مستوى ممكن من العناية الصحية الجسدية والعقلية للجميع. وفي هذا الصدد، تجري سنويا زيادة مخصصات الميزانية لتحسين توفير الخدمات الصحية. إلا أن هذه الجهود يقوضها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، الذي يمثل حاليا أخطر تهديد للجنس البشري بأسره. ولكننا نرى أنه ينبغي تعزيز تنسيق الجهود لتقديم المساعدة، بما في ذلك العناية الطبية بالأشخاص

القائم على مراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية تدعمه استراتيجية مجسدة لمشاركة المرأة في التنمية.

والحقوق الإنجابية تتعلق بكيفية التعبير عن حقوق الإنسان في الحياة اليومية. وحقوق الإنسان هي حقوق المرأة. ونحن نحتاج إلى إنشاء خدمات صحية أساسية تتضمن منظورا لنوع الجنس وتفي باحتياجات المرأة فيما يتعلق بمنع الحمل وتنظيم الأسرة، والحمل، والمساعدة المستحقة عند الولادة والرعاية السابقة واللاحقة للولادة. ويجب تيسير الحصول على العلاج والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. ولا يزال ختان الإناث يشكل تحديا. ويتطلب الوفاء بهذه الاحتياجات توفير الموارد من المصادر الوطنية والدولية على السواء. وستظل النرويج شريكة ملتزمة في هذا الصدد.

وماذا يمكن أن نجنيه؟ وفقا لمنظمة الصحة العالمية، تعاني ١٥ مليون امرأة كل سنة من آثار صحية خطيرة بسبب مضاعفات تتصل بالحمل والولادة. وتموت حوالي ٦٠٠.٠٠٠ امرأة بالفعل. وقد اقترحت النرويج في عام ١٩٩٥ بأن يدعو منهاج العمل إلى عدم تجريم النساء اللاتي يقمن بإجهاض أنفسهن بطريقة غير قانونية. وبعد مناقشة مطولة تم الاتفاق على تشجيع الحكومات على إعادة النظر في القوانين العقابية المعمول بها في هذا الصدد.

إن النساء النرويجيات أصبح لهن منذ ٢٠ سنة الكلمة النهائية فيما يتعلق بالإجهاض. وكانت هناك مخاوف، حتى بين الذين يؤيدون القانون الجديد، من زيادة عدد حالات الإجهاض. ولكن ذلك لم يحدث. والإجهاض يحدث في كل المجتمعات. والمسألة موضوع النزاع هي الأحوال التي يجري في ظلها الإجهاض، وهل هي آمنة أم خطيرة. وأعلم أن مسألة الإجهاض غير الآمن لا تزال تمثل مشكلة في العديد

ناجحة ومتسقة. وأنتم تعرفون تماما ما يعنيه ذلك بالنسبة لي وإلى من ينتمون إلى منطقتكم دون الإقليمية، لأنني إذا قلت رسميا إننا سعداء بأن ابن بلدنا يدير هذه الدورة الهامة، فإنما أعبر بذلك عن جداتنا، وأمهاتنا، وأخواتنا، وعماتنا وخالاتنا، وأولادنا وبناتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كاريتا بيكميلين أورهايم، وزيرة شؤون الطفل والأسرة في النرويج.

السيدة أورهايم (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): إن مؤتمر ييجين يبين قوة النساء وتعاونهن. ومنهاج عمل ييجين صار ممكنا بالجهود المجتمعة للنساء في القواعد الشعبية والنساء في المناصب العليا. ولا يمكننا أن نحرز تقدما جوهريا إلا من خلال التشاور الواسع والعمل على نحو أوثق مع المنظمات النسوية والمجتمع المدني بوجه عام.

وسأركز ملاحظاتي على الموضوعات التالية: الفقر، والحقوق الإنجابية، والعنف، والصراع المسلح ودور الرجال.

والفقر هو أول مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي تصدى لها منهاج العمل. فالفقر هو أن يجيأ الإنسان حياته في حالة من عدم الأمن الدائم، لا يدري ما قد يأتي به الغد. وتشكل النساء أغلبية الفقراء. والقضاء على الفقر مسألة أساسية. وإننا نحتاج إلى إزالة وجوه اللانصاف بين الأغنياء والفقراء، وبين البلدان والمناطق، وبين النساء والرجال. ونحتاج إلى تمكين المرأة. وقد ثبت بالوثائق ثبوتا تاما أن الاستثمار في النهوض بالمرأة يأتي بعائد عال للغاية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية).

وفي سياسة التعاون الإنمائي النرويجية تم الاعتراف بذلك منذ ١٥ سنة، استلهاما لمؤتمر نيروبي. وتعزيز المساواة بين الجنسين من بين أهدافنا الرئيسية للتعاون الإنمائي. والنهج

ويتعلق العنف القائم على نوع الجنس بضرب الزوجة والاعتصاب والإساءة الجنسية؛ وهو يتعلق بشراء وبيع المرأة والأطفال كسلعة في سوق الدعارة. وتجارة الجنس انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وهو يعني المضاربة في فقر المرأة وفي الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي ترغم المرأة في بلدان كثيرة على بيع جسدها لمجرد البقاء على قيد الحياة ولكي تتمكن من إطعام أطفالها. وتقولها ليزا مازا، الأمينة العامة للمنظمة الفلبينية غير الحكومية "غبريلا" ببساطة شديدة: "تصبح المرأة من جميع القطاعات أكثر تضررا بالدعارة بسبب الفقر المدقع".

لقد ولدت الصراعات المسلحة للسنوات القليلة الماضية أمثلة مخيفة من الهجوم المنظم على المرأة، مثل الاعتصاب الجماعي والانتهاكات الأخرى. كما تعاني المرأة في الصراعات المسلحة من الصعوبات المتصلة بعدم الأمان، والتشرد، ورعاية أعضاء الأسرة تحت ظروف صعبة للغاية. ونحن نرحب بالانتباه المتزايد من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمساعدات الإنسانية وحماية المرأة والأطفال في الصراعات المسلحة. ويجب على المنظمات الإنسانية أن تستمر في التركيز على السبل والوسائل التي تستهدف المساعدات الإنسانية للمرأة والأطفال. ونحن نشجع جميع أطراف الصراع المسلح على احترام أحكام القانون الإنساني الدولي وإعمالها.

كما يعمل الرجال على تحقيق الكسب من المساواة بين الجنسين. وتفهم الرجولة منذ وقت طويل في سياق كون الرجل متفوقا على المرأة. وهذا يعطي قوة للرجل ولكنه أيضا يؤثر تأثيرا ضارا على حياته. فهم أنفسهم يقعون في فخ الأنماط المتحجرة التي تحدد نوع الجنس.

واليوم نرى أن الرجال يناقشون بصورة متزايدة أدوارهم. وهم يدركون ضرورة التوفيق بين العمل والأسرة،

من البلدان، ولكن يجب علينا أن نجد سبلا للتخلص من هذه المخاطرة القاسية بحياة المرأة وصحتها.

ونحن في النرويج اتخذنا خطوات إضافية. والحقوق الجنسية بالنسبة لنا تتعلق بالسلامة الجنسية وتقرير الفرد لمصيره. وهي تشمل أيضا الميل الجنسي وحق الفرد في اختيار شريكه، سواء كان شخصا من نفس الجنس أو من الجنس الآخر. واعتمدنا قانونا يمنع التمييز على أساس الميل الجنسي. ويمكن للعلاقات القائمة بين أفراد من نفس نوع الجنس أن تتخذ شكلا رسميا، وفقا لقانون الشراكة. وكانت مناقشة الميل الجنسي بالنسبة لنا فرصة لتنمية احترام كل فرد للآخر، والإسهام بذلك في جعل المجتمع أكثر انفتاحا وقبولا.

وحياتنا يحددها الموقف الاقتصادي، والأصل العرقي، والعمر، والقدرة الجسدية والعقلية والميل الجنسي. وينبغي للمجتمع أن يكون مستجيبا لهذه الحقيقة المتعددة الجوانب. ولا تزال العديد من أشكال التمييز قائمة. وينبغي أن يحدث تغيير في هياكل السلطة. وينبغي أن نكون شجعانا بشأن هذا الموضوع.

والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إنجاز مميز لتمكين المرأة من محاربة التمييز القائم على نوع الجنس. ويمكن البروتوكول الفئات والأفراد من تقديم الشكاوى للنظر فيها من لجنة الاتفاقية. وتشجع النرويج البلدان التي لم تفعل بذلك بعد، على توقيع البروتوكول والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

وتقدر النرويج كثيرا جدا أعمال المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة. لقد أسهم عملها في زيادة وعي المجتمع الدولي بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بنوع الجنس. وتشير استنتاجاتها إلى الحاجة لمزيد من الصكوك القانونية الفعالة وغيرها من التدابير لحماية ومساعدة المرأة المعرضة للعنف.

عدد المشاركين ومستوى المشاركة من جميع أنحاء العالم يظهر أن كفاحنا - كفاح المرأة من أجل المساواة بين الجنسين والسلام والتنمية - لم يعد سرايا ولكنه حقيقة ملموسة، وسوف تشير إلى ذلك هذه الدورة بحروف من ذهب على عتبة الألفية الثالثة.

ومنذ خمس سنوات في بيجين دخلت بور كينا فاسو في التزامات ثابتة، يسرنا القول بأنها تشكلت الآن. لقد أنشأنا على سبيل المثال لجنة متابعة لمنهاج عمل بيجين ووزارة للنهوض بالمرأة. وتم إنشاء اللجنة الوطنية للمتابعة الأفضل لتدابير بيجين عملا بتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي نصت، في جملة أمور، على أن

”تتحمل الحكومات المسؤولية الأولية عن تنفيذ منهاج العمل. والالتزام على أعلى صعيد سياسي أمر يستلزمه تنفيذ المنهاج. وينبغي للحكومات أن تضطلع بدور رائد في تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز في النهوض بالمرأة.“
(A/CONF.177/20/Rev.1، الفقرة ٢٩٣)

وتحقيقا لهذه الغاية بدأت وزارة العمل الاجتماعي والأسرة، التي كانت هي الهيئة ذات الصلة في ذلك الحين، تحت الإشراف الشخصي لرئيس الدولة في العمل على تكوين لجنة وطنية لمتابعة نتائج وتوصيات بيجين. وإن التصميم والحدية اللذين أنجزت اللجنة بهما عملها، مع الأعمال التحضيرية الحريصة جدا التي قامت بها، مكّنت من وضع برنامج عمل يراعي حقائقنا الوطنية وبيئتنا الاجتماعية - الثقافية. وكان بسبب هذه الحقائق، أننا وجدنا من الضروري أن نقوم في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بإنشاء وزارة للنهوض بالمرأة، مظهرين بذلك الإرادة السياسية للحكومة في توفير إطار لتنسيق جميع الأنشطة الرامية إلى النهوض بتقدم المرأة.

ويتضامن بعض الرجال ضد عنف الذكور. وتدرس جماعات البحوث الذكورة وأدوار نوع الجنس، ويجري إضعاف الفكرة الراسخة للرجل بوصفه الجنس المحايد والآدمي النموذجي. ويحتاج الرجل إلى تنمية قدرات رعايته وأخذ دور أكمل في الحياة الأسرية. وتنطوي هذه العملية على هياكل القوى السائدة. ويجب تقييم أنشطة الذكور والإناث بصورة متكافئة.

وفي الختام، لقد تأثرت هنا في نيويورك بالعروض القوية لما قامت به المنظمات النسائية من أعمال هائلة في ميادين كثيرة. ولقد تأثرت بالشبكات الدولية القوية وتنسيق الأعمال والأفكار. وليس هناك شك في أن الحكومات يجب أن تشارك بطريقة أنشط بمشاركة مع قوة التغيير هذه لمتابعة الالتزامات.

والآن حان الوقت لكي نتقل من الكلام إلى العمل. ولا يوجد عذر للإحجام. فالآن هو وقت أن يكون المرء شجاعا في اقتفاء أهداف المساواة بين الجنسين. والآن هو وقت تمكين المرأة. فنحن ندين بذلك لأطفالنا - لبناتنا وأبنائنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة إلى معالي السيدة جيزيل غويغما، وزيرة النهوض بالمرأة في بور كينا فاسو.

السيدة غويغما (بور كينا فاسو) (تكلمت بالفرنسية): يسر وفدي جدا أن يهنئ بحرارة السيد ثيو بن غويراب على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية. ويمكننا أن نؤكد له تعاوننا الكامل بروح إيجابية وبنّاءة بغية ضمان نجاح عملنا هنا.

من الواضح أن لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي ستعالج لمدة خمسة أيام وضع المرأة في سنة ٢٠٠٠، أهمية فائقة. وما يتجاوز بكثير الموضوع نفسه، أن

والعنصر الثالث، وهو تعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات وهو يتم عن طريق الدعوة والتدريب على التنمية وشؤون الجنسين، وعن طريق إعداد واعتماد لوائح تكفل المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالعمالة. وتجري عملية توعية المرأة بحقوقها، عن طريق نظام المعلومات والتعليم والاتصالات، فبمجرد إصدار اللوائح والقوانين تصبح مفيدة بوجه خاص للمرأة التي تعرف كيف تستفيد منها. وقد بذل جهود خاص في هذا الصدد لتعليم الفتيات، وذلك بفضل اعتماد خطة عمل.

والعنصر الرابع في هذا البرنامج هو الدعوة والتعبئة الاجتماعية لكفالة أن تكون للمرأة صورة أكثر إيجابية. فالأحقاد المتعلقة بالجنس جعلت المرأة تبدو دائما متاعا مصطنعا وظيفتها الأساسية هي الإمتاع بينما تظل عاجزة عن الوقوف جنبا إلى جنب مع الرجل في أدوار اتخاذ القرارات. وهذه النظرة إلى المرأة بوصفها متاعا استغللتها وسائل الإعلام الباحثة عن الإثارة. وهذا هو السبب في اتخاذ الإجراءات الآن لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، وتدريب المرأة على الإدارة بغية تمكينها من تحمل المسؤوليات التي ظلت إلى الآن من نصيب الرجل فقط. وفي هذا المجال بالذات، نحن نسعى إلى توفير أفضل مناخ نفسي ممكن حتى تستطيع المرأة أن تزيد اشتراكها في اتخاذ القرارات.

والعنصر الأخير يشدد على الآليات المؤسسية للتنفيذ والتنسيق والمتابعة والتقييم. فأنشئت نقاط اتصال في الوزارة المسؤولة عن النهوض بالمرأة وفي الإدارات والوكالات الوزارية الأخرى لضمان مشاركة الوزارة في تلك الأنشطة جميعها.

وبالإضافة إلى عمل الوزارة ينبغي أن نلتم أيضا بأنشطة اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبإنشاء لجنة وطنية للنهوض بالمرأة، وإنشاء الوشيك

وهذه المؤسسة الجديدة أكثر عملا وأكثر خبرة. وهي تعمل على مختلف الصعد، وهي بذلك مهياة بصورة أفضل لمعالجة المشاكل المتعددة التي تواجه المرأة. وأعدت خطة لثلاث سنوات بشأن النهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ بدعم من جميع الشركاء الوطنيين والدوليين المهتمين بقضايا نوع الجنس. وحددت خطة العمل هذه ١٠ مجالات ذات أولوية من بين توصيات ييجين تعهدت بوركينا فاسو بالعمل فيها في سياق برنامج وطني يتكون من خمسة عناصر.

وفيما يتعلق بالعنصر الأول، وهو مكافحة الفقر فقد اعتمدت عدة تدابير لذلك. وشملت التدابير دعم وصول المرأة إلى الائتمان وملكية الأراضي؛ وتوعية الناس، وخاصة في المناطق الريفية بضرورة التوزيع العادل للعمل بين الرجل والمرأة؛ وتدريب الفتيات والنساء المعوقات؛ وتنظيم النساء في جماعات مصالح اقتصادية. وبالنسبة لهذه الجماعات لدينا مشروع وطني يمكن للمرأة أن تستفيد فيه من تكنولوجيا الإنتاج المحسنة.

أما بالنسبة للعنصر الثاني، فبفضل التزام الدولة الأكيد بتحسين التعليم والتدريب والصحة والبيئة وحماية الحقوق الأساسية للنساء والفتيات تتطور الموارد البشرية النسائية تمشيا مع ما قاله الرئيس بليز كومباري نفسه: ”تتوقف تنمية المرأة ومشاركتها الكاملة في الحياة الوطنية على حصول المرأة على التعليم والدراية“.

وتم أيضا النهوض بمحو أمية النساء والفتيات حتى يمكن لهن تعزيز النهوض بأنفسهن والاشتراك في الدورات الإنتاجية. وفي الوقت نفسه تتخذ خطوات إدارية وتشريعية لمنع العنف المرتكب ضد المرأة والممارسات المهينة والمتخلفة كالزواج القسري وختان البنات وسائر أشكال بتر أعضائهن التناسلية.

والجهل والمرض، فذاك شرط أساسي لوقف الأزمات وإنهاء الصراعات وكفالة انتصار السلام.

ونحن ندعو إلى اضطلاع المجتمع الدولي بمزيد من المسؤولية عن ضمان النجاح الفعلي لهذه الدورة الاستثنائية. ونحن في بور كينا فاسو ملتزمون بعزم وقوة بالنهوض بالمرأة. وسوف نبذل ما في وسعنا لتنفيذ التدابير والتوصيات التي تصدر عن هذه الدورة.

وبصفة بلدي رئيس مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي فإننا نعتزم إصدار بيان يعبر عن آراء المجتمع الإسلامي بشأن قضية المرأة. بيد أنني لضيق الوقت طلبت إلى المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة أن يدي بهذا البيان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل ثاني، نائبة رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في قطر.

الشيخة آل ثاني (قطر): يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة لترؤسكم اجتماعات هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". ونحن على ثقة بأن خيرتكم وحنكتكم السياسية، ستقود أعمالنا للنجاح إن شاء الله.

ويعرب وفد بلادي عن تعاونه التام معكم للوصول باجتماعاتنا للأهداف المرجوة منها، كما أشكر سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على تقريره المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين"، والذي بلا شك سيثري مناقشاتنا وسيعود بالفائدة على اجتماعاتنا.

تكتسب هذه الدورة الاستثنائية والمواضيع المطروحة عليها أهمية خاصة، لكون مراجعة إعلان ومنهاج عمل

للمجلس الوطني للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مبادرات أخرى ترمي إلى تعزيز العمل على الصعيدين الوطني والدولي. وأخيراً، فقد وضعنا أيضاً سجلاً بالمجالات التي للمرأة اختصاص فيها حتى نحسن الاستفادة من درايتنا الوطنية على المستوى الأسري.

وكما ترى الجمعية من الشرح الذي قدمته فإن تنفيذ نتائج وتوصيات بيجين في بور كينا فاسو مدعاة للفخر المشروع. ومع هذا فكما هو الحال في معظم البلدان النامية، لا تزال توجد أنماط اجتماعية ثقافية تواجه بمقاومة عنيفة بوجه خاص، فضلاً عن القيود الاقتصادية الكثيرة القائمة. وهنالك العقبات المعتادة التي نعرفها جميعاً ولكنها تعرقل التنمية حقاً.

ومن ناحية أخرى، فإن ظهور بعض الأمراض الوبائية في أفريقيا من جديد وأولها الملاريا وآخرها وأهمها الإيدز - تمس حيوية دولنا، وتقلل بشكل خطير من متوسط العمر المتوقع وتضر بفرصنا في التنمية. ومع هذا يجب ألا نستسلم للتشاؤم، بل العكس هو الصحيح. فالكفاح من أجل النهوض بالمرأة عمل طويل الأجل في الواقع. ومهما تضاءلت النتائج التي أحرزت فهي مع ذلك حقيقية. ولا يطمح أحد في أن يلغي في وقت قصير للغاية ما استغرق وجوده قروناً. وكلنا ندرك هذا.

وتعتزم بور كينا فاسو، مع الدول الأخرى ومع شركائها، كما بدا ذلك في مؤتمر المرأة للفرانكوفونية في لكسمبرغ، الاستمرار في نضالها على أساس القرارات التي تتخذها هذه الدورة الاستثنائية. وهدفنا الوحيد هو المساعدة في بناء عالم يعيش فيه أطفال ورجال ونساء أفريقيا وغيرها سوية في انسجام وأخوة. ومن أجل هذا الهدف الهائل يلزم المزيد من التضامن الدولي للمساعدة على القضاء على الفقر

وتسعى الدولة جاهدة لتطوير مناهج التعليم لتتماشى وروح العصر الذي نعيشه، وكان نتيجة لهذه السياسة التعليمية الحكيمة والدعم المستمر للفتاة والمرأة في التعليم النظامي والجامعي والعالي، ارتفاع نسبة التحاق الفتيات في المرحلة الثانوية إلى ٧٣ في المائة وزيادة نسبة المدرسات في المرحلة الإعدادية إلى ٥٩ في المائة وفي المرحلة الثانوية إلى ٣٣ في المائة. أما في الجامعة فقد وصلت نسبة القطريات في الهيئة التدريسية والبحثية إلى ٥٠ في المائة وخاصة في الكليات العلمية. ولمن فاتهم فرصة التعليم قامت الدولة بافتتاح مراكز ومدارس محو الأمية، وفي هذا المجال نفخر بتدني نسبة الأمية في المجتمع القطري.

أما في مجال الصحة وهو لا يقل أهمية عن التعليم، فقد أنشئت المستشفيات التخصصية والمراكز الصحية، التي تعنى بكل شرائح المجتمع، ولا سيما الأطفال والنساء. كما نفذ برنامج طيب العائلة وبرنامج الكشف المبكر عن السرطان للنساء من خلال تلك المراكز وتقديم الخدمات الطبية مجاناً للجميع دون تمييز.

وفي مجال الضمان الاجتماعي تقوم الدولة بتوفير الدعم المالي للأرامل والمطلقات والأيتام، بالإضافة إلى توفير السكن المجاني، حرصاً على استقرار الأسرة التي تشكل أساس المجتمع. وتشارك المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة من خلال التدريب الفني والتكنولوجي، ولا سيما في مساعدة الأسر الفقيرة على إيجاد مصادر بديلة أو إضافية للدخل.

وفي مجال التنمية الاقتصادية وفرت الدولة فرصاً متساوية للرجل والمرأة في الحصول على فرص العمل، والمساواة في الدخل. وتلعب المرأة دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والتجارية لما تتمتع به من حق التملك والتصرف في مالها وميراثها، وهي حقوق تكفلها لها الشريعة الإسلامية والدستور والقانون.

بيجين، قد أصبحت ضرورة ملحة بعد خمس سنوات من صدوره، لاستعراض وتقييم الإنجازات، والتعرف على المعوقات التي واجهت تحقيق بعض الأهداف، آمليين أن تتضافر الجهود للوصول إلى الصيغة المناسبة، التي تحقق الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة للمجتمعات. لذلك لا بد من استيعاب جميع اختلافاتنا حول فهم وتطبيق إعلان ومنهاج عمل بيجين، والبناء على ما تحقق حتى الآن، آخذين في الاعتبار الاختلافات الثقافية والتاريخية للشعوب والمجتمعات، التي تتكون منها هذه المنظمة. إن هذه الاختلافات هي نتاج طبيعي للتنوع الثقافي والحضاري والديني والعرقى لهذه الشعوب، ولكنها يجب أن لا تشكل عامل تصادم وخلاف، وإنما عامل دعم وإثراء لهذه المنظمة. وذلك لن يتحقق من خلال محاولة فرض رأي على آخر، أو ثقافة على أخرى، وإنما بتوظيف تلك الاختلافات من أجل المحافظة على مجتمع دولي متعدد الثقافات، واحترام سيادة الدول والشعوب على تشريعاتها وقوانينها الوطنية، وخصوصية معتقداتها وثقافتها.

لقد آمنت دولة قطر بقيادة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى بأهمية دور المرأة في بناء الأسرة والمجتمع والدولة الحديثة، التي تقوم على جهود جميع أبنائها، وبأن التنمية لا يمكن أن تحقق أهدافها المنشودة بدون مشاركة المرأة، ولقد اتخذت الدولة من جانبها خطوات مهمة لدعم هذه المشاركة، وكفلت لها حقوقاً متساوية لتساهم بفعالية في مختلف أوجه الحياة.

وسأستعرض هنا بعض جهود بلادي في هذا المجال، والتي ستتواصل بلا شك لتحقيق الحياة الأمثل لأبناء شعبنا.

ففي مجال التعليم والذي يمثل الركيزة الأساسية لبناء الأمم والمجتمعات، هيأت الدولة الدراسة المجانية في جميع مراحل التعليم المختلفة، للبنين والبنات على حد سواء.

وبما أننا، كدولة، جزء من مجتمع عالمي كبير نهتم ونتأثر بما يجري فيه، فإننا نرى أن النزاعات المسلحة في بعض البلدان هي العائق الأساسي أمام تحقيق التنمية، وبالتالي لا بد من تضافر الجهود الدولية لاحتواء تلك النزاعات، واستغلال الموارد التي تدر فيها، في تفعيل قطاعات التنمية والإنتاج.

وعلى دول العالم المتقدم دور كبير وهام لا بد أن تنهض به تجاه الدول النامية، من خلال المشاركة الحقيقية والفعالة بتشجيع وتوجيه الاستثمار لها، ونقل التكنولوجيا اللازمة لذلك. كما أن إيجاد حل للمديونية التي ترهق كاهل العديد من اقتصاديات العالم الثالث يمثل أولوية قصوى إذا ما أردنا القضاء على الفقر، والمساهمة في تحقيق العولمة العادلة التي يجب أن يستفيد من إيجابياتها الجميع بدلا من أن تقتصر على الدول المتقدمة فقط.

في عام ١٩٩٥، في بيجين، كانت المرأة القطرية غائبة عن المشاركة في المؤتمر، واليوم أفخر بالوقوف أمامكم ممثلة لبلادي التي تطمح إلى تحقيق المزيد من الإنجازات للمرأة القطرية، والارتقاء بمستواها في شتى المجالات. إننا ندرك أن الطريق لا يزال طويلا ولكننا جادون في سعينا إلى تحقيق الطموحات والآمال العريضة للأسرة القطرية.

ونحن هنا نمد يدنا للجميع للعمل الجاد من أجل الوصول للأهداف والمقاصد المثلى لبناء مجتمع دولي يسوده الود والوثام.

وختاما، نأمل لهذه الدورة النجاح المرجو والمأمول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة الأونرابل هيلين داماتو، عضو البرلمان، ورئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية لمجلس النواب في مالطة.

السيدة داماتو (مالطة) (تكلمت بالانكليزية) علينا

أن نعترف بأن دور المرأة في تنمية المجتمع ما برح موضوعا يحظى بالاهتمام في مؤتمرات دولية كبرى. ومع ذلك لا تزال

وتشكّل حقوق المرأة السياسية ومشاركتها في الانتخاب والترشيح إنجازا آخر بفضل السياسة الحكيمة التي احتطها صاحب السمو أمير البلاد المفدى، ففي توجيه سموه للجنة المكلفة بإعداد الدستور الدائم للبلاد - وهو الأول منذ الاستقلال - أشار إلى إنشاء مجلس نيابي منتخب، يحظى فيه الرجل والمرأة على حد سواء على حق الترشيح والانتخاب. كما شاركت المرأة في انتخابات المجلس البلدي المركزي في آذار/مارس ١٩٩٩ مرشحة وناخبة. وتتقلد المرأة حاليا مناصب وظيفية عليا في وزارات الدولة المختلفة حيث تعمل ثلاث سيدات في منصب وكيل وزارة. كما تتقلد المرأة مناصب تنفيذية عليا في مؤسسات المجتمع المدني.

ويمثل إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الذي ترأسه سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير علامة مميزة في مسيرة الأسرة القطرية، إذ أنه يمثل حرص الدولة على توفير الآلية المؤسسية للنهوض بها، وقد قام هذا المجلس، خلال فترة وجيزة من إنشائه، بمراجعة واقتراح التشريعات القانونية المعنية بالأسرة وبالمساهمة الفعالة في تطوير وإقرار البرامج المتعلقة بالمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب وكبار السن، متممعا في جهوده هذه بدعم غير محدود من حرم سمو الأمير.

وفي هذا الإطار أود أن أشيد بالدور الريادي لمؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر، في مساندة الجهود الحكومية والرسمية للنهوض بالمجتمع، والمساهمة في تمكين الأسرة، ودعم دور المرأة الإيجابي فيها لمواجهة متطلبات الحياة الحديثة.

لا يسعني الوقت بالمرور على ذكر كل النقاط التي وردت في منهاج وإعلان بيجين، لذا ركزت حديثي على النقاط الأساسية التي تشترك فيها كل المجتمعات.

أساسية، وشأنه شأن حقوق الإنسان الأخرى، إذ لا يمكن إخضاعه لنظام النسبية. والنهوض بالمساواة وتيسير التمكين هما الوسيلتان اللتان تدرك من خلالهما المجتمعات وتكفل حق المرأة في المشاركة الكاملة في العملية الدينامية التي تتطور الثقافات وتنمو المجتمعات المحلية عن طريقها.

ويعتمد تمكين المرأة إلى حد كبير على قدرة المجتمعات المحلية على التعليم واتخاذ التدابير التي تكفل قدرا أكبر من المشاركة، وعلى التزامها بذلك. والالتزامات التي قطعتها الحكومات في المؤتمرات العالمية السابقة تشكل دعائم قوية لاستمرار التطور ومحور منهج عمل ييجين يصور في حد ذاته التقدم الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية لضمان انسجام التشريعات مع التطور الاجتماعي. وتحقيق المساواة بين الجنسين عملية دينامية. ويجب الأخذ في الحسبان بمختلف الآثار التي قد تتركها السياسات والتشريعات على النساء والرجال نظرا لاختلاف وضعهم، وحالتهم الاقتصادية، وإمكانية وصولهم إلى الموارد، ومشاركتهم في صنع القرار وفي الأدوار الاجتماعية.

ومن المؤكد أن أحد الأسباب الرئيسية لمحنة المرأة الفقر المدقع المستشري في جزء كبير من العالم ويحرم المرأة في نفس الوقت من التمتع بحقوقها. والفقر يؤدي إلى الجوع، والمرض، والأمية وما يتبع ذلك من يأس. إنه الافتقار إلى الإنصاف والانتقاص من التضامن. وتضاعف آثار الصراعات الداخلية والخارجية من بؤس حالة النساء، فتجعلهن يشككن جزءا كبيرا من اللاجئين في العالم ليصل عددهن إلى الملايين. وتعاني الكثيرات منهن من الاحتجاز، والاعتداء الجنسي، والبعثاء، والتعذيب، وخطورة ظروف العمل، وغير ذلك من أشكال العنف أو الاستغلال. وفي أغلبية الحالات تعاني المرأة في صمت.

المرأة تواجه تحديات في مشاركتها في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والثقافية. والإحصاءات تبين المصاعب التي لا تزال بحاجة إلى التغلب عليها. التمييز يؤثر على المرأة في مختلف مراحل حياتها. وفي الواقع، في بعض الحالات، تبدأ الفوارق بسبب اختلاف الجنس في المراحل الأولى من الحياة.

إن ثلث كل الأسر في جميع أنحاء العالم ترأسها نساء، غالبيتها فقيرة. وعلاوة على ذلك، فإن من تعولهم المرأة، سواء كانوا صغارا أو كبارا، ينقصهم التعليم والخدمات الصحية وخدمات الدعم الأخرى. وهن يحرمن في كثير من الأوقات من الموارد الاقتصادية والحماية القانونية. ولا يزال هناك عدد مخيب من البلدان التي تتقاضي فيها المرأة أجرا أقل مما يتقاضاه الرجل عن نفس العمل، مع فوارق حتى أكبر للعمل ذي القيمة المتساوية. والمرأة في مقدمة السكان الأميين في أنحاء العالم. وعمل المرأة اليومي لا تجزى عنه بشكل كاف وعملها كربة بيت لا يحظى بالتقدير الكافي.

إن الضيم والتمييز والسلوكيات السلبية لم تعق اندماج المرأة في المجتمع فحسب وإنما أدت في كثير من الأحيان إلى تهميشها أو استبعادها من الحياة الاجتماعية والثقافية. ونتيجة لمتوسط أعلى للعمر الافتراضي، تتعرض المرأة في كثير من الأحيان لخطر تخفيض الدعم الاجتماعي والاقتصادي. وهذا يترتب عليه اعتماد أكبر على خدمات الدعم الرسمية، حيثما وجدت، ويمكن أن يؤدي إلى عزلتها الاجتماعية والفصل الاجتماعي لها.

والنهوض بالمرأة يشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن وصف تمكين المرأة داخل هذا المنظور وحده، رغم أهميته، فإنه قد يكون خاطئا. فحق المرأة في الإسهام في بناء مجتمع كريم ينطوي على قيمة

الصارم والمنتظم بالقضاء على التمييز وتعزيز نهج رئيسي يمكن المرأة من المشاركة الاجتماعية الكاملة.

وتوضح المؤشرات الرئيسية هذا التقدم. وقد اتخذت تدابير تمكن من الموازنة بين العمل والحياة الأسرية. وينبغي للالتزام الجماعي أن يضمن للمرأة والرجل أن يصبحا شريكين على قدم المساواة في الزواج، على أساس مفهوم أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. وسياسة الرفض القاطع للعنف قد حصلت، ولا تزال تحصل، على الأولوية في انتباهنا.

وعدد خريجين الجامعات من الإناث يفوق عدد الخريجين من الذكور في الوقت الحالي. وطيلة العقد الماضي، بلغ تمثيل المرأة في المجالس واللجان الحكومية ثلاثة أضعاف.

وفيما يتعلق بالتشريع، فإن التعديل الذي جرى في الدستور قبل بيجين لتوفير علاج قانوني للتمييز القائم على أساس الجنس قد تجلّى في إزالة الأحكام التمييزية في التشريع فيما يتعلق بمسائل مدونة القانون المدني، وضريبة الدخل، والضمان الاجتماعي، والعمالة. ويتولى فريق عامل استعراض جميع تشريعات مالطة لكي يضمن تحديد وإزالة أية أحكام تمييزية خفية أو واضحة.

وتبذل جهود ضخمة لإدماج منظور رئيسي ضمن رسم السياسات وتحليلها. وفي هذا الصدد، وضعت آليتنا الوطنية مناهج لإجراء تقييم لأثر نوع الجنس. ويجري تنفيذ هذه المناهج عن طريق نقاط مركزية داخل الهيكل الحكومية تكفل عدم وجود تحيز على أساس نوع الجنس متأصل في السياسات والبرامج. وأثناء السنة الماضية، نفذت عمليات تقييم أثر نوع الجنس في قطاعات متنوعة، مثل الإذاعة، والسياحة، والصحة والسلامة المهنية، وتكافؤ الفرص بين أكثر الناس حاجة.

وتدخل النساء سوق العمل بأعداد لم يسبق لها مثيل، ويضطلعن بدور أكبر على جميع مستويات الحياة العامة. وتسن الحكومات قوانين رئيسية تعترف بحق المرأة في تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وفي احترام حقوق الإنسان الخاصة بهن. ونتيجة لذلك، تزداد إمكانية حصول المرأة على الرعاية الصحية، والتعليم، والعدالة المدنية. ورغم كل ذلك، لا تزال المرأة تواجه العوائق، بل والتمييز أحيانا في مختلف المجالات. وأود أن أكرر أنها تتحمل كل ذلك في صمت.

والنهوض بالمرأة عملية جارية. وينبغي لنا عند إنشاء الهياكل أن نضمن مواكبة السياسات للتنمية. والشراكة بين النساء والرجال في التنمية وفي السلم، يجب أن تكون محورا رئيسيا في سياساتنا الوطنية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن هذه الشراكة غير متكافئة وتؤثر تأثيرا كبيرا على مستويات النساء وأجورهن.

وتلتزم حكومة مالطة التزاما صارما بالحقوق الأساسية في المساواة بين الرجل والمرأة من الناحيتين القانونية والعملية. وفي هذا الصدد، فإن الأهداف الرئيسية بالنسبة لتعزيز سياستنا الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين هي القضاء على جميع أشكال التمييز، والنهوض بالمرأة في المجالات القانونية، والمدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وفي هذا السياق، تفخر مالطة بالتقدم الكبير الذي حققته في السنوات القليلة الماضية. والتزامنا بالنص على مشاركة الجنسين على نحو متكافئ في العملية الاجتماعية التزام كامل ولا رجعة فيه. وقد شهدت السنوات التي تلت بيجين أنشطة كثيرة ترمي إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين في مالطة. وقد عملت أجهزتنا الوطنية بدأب وتعاونت تعاوننا وثيقا مع المجتمع المدني على الوفاء بالتزامات بيجين. وقد أمكن إحراز تقدم كبير من خلال الالتزام السياسي

لا يزال يتحتم بذل المزيد من الجهود لتشجيع المرأة على المشاركة في هذه الانتخابات.

لا تزال مجالات عديدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية تعتبر حكرا على الرجال. وينبغي أن يظل التعاون والتضامن هما العنصران الرئيسيان في تحويل كلمتنا إلى أفعال. وعلينا أن ننشئ شبكات الأمان الاجتماعي التي تكفل عدم حرمان المرأة من احتياجاتها الأساسية. ونظرا لتعدد وتشعب القضايا المطروحة، فإن متابعة منهاج عمل يبحر وتنفيذه بشكل تحديا خاصا. وإن كانت المسؤولية الرئيسية عن تنفيذه تعود إلى الحكومات الوطنية، إلا أنه لا يمكن التقليل من أهمية مساهمة كافة الشركاء الاجتماعيين الآخرين داخل الدولة.

ولدى تقرير السياسات والأفعال لتنفيذ أحكام بيجين، يتعين على المجتمع الدولي أن يعي العلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية، والإرادة السليمة، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بمساهمة كافة الأطراف الاجتماعية المعنية. وإن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة لا يمكن إلا أن يكون إساءة للكرامة الإنسانية.

تسارع الحملة من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وقد اتخذت الآن زحما عالميا قويا. ويجب أن يستمر الزخم. فالحملة من أجل المساواة قد أحدثت تغييرات مهمة، وحققت تقدما لا ينكر. إنها فترة حافلة بالإثارة للمرأة في جميع أنحاء العالم. ونحن نتطلع بشجاعة وثقة إلى التحديات المقبلة. وناشد النساء والرجال في جميع أنحاء العالم للتضامن في العمل من أجل مجتمع يعزز تنمية المرأة ويحتفي بمساهماتها في المجتمع.

وتؤيد حكومة مالطة حق المرأة في المشاركة في سوق العمل. ولا يزال رفاه الأسرة في مالطة أمرا جوهريا بالنسبة للسياسة الاجتماعية هناك. وعند وضع تلك السياسات، يجري البحث دائما عن التوازن بين الاستقلال الشخصي للمرأة، وكرامة الدور التقليدي للمرأة في الأمومة، والشراكة المتبادلة في الزواج.

ومالطة، إذ تدرك أن تحقيق هذا التوازن ليس من الأمور السهلة دائما، تسعى جاهدة لتمكين المرأة - والرجل أيضا - من التوفيق بين عملهم ومسؤولياتهم الأسرية. ويجري الأخذ بتدابير هامة، وبخاصة فيما يتعلق بالإجازة الخاصة برعاية الطفل، ومرافق رعاية الطفل، والإجازات الوظيفية للوالدين. فضلا عن ذلك، يجري الأخذ بتخفيض عدد ساعات العمل، ومنح إجازات من تحمل المسؤوليات عن رعاية الأطفال والمسنين، فضلا عن إعطاء منافع مناسبة لمن يعملون جزءا من الوقت، وأغلبيتهم من النساء.

والطفلة والمرأة المسنة محور للاهتمام أيضا. ويجري تنقيح المنهاج الوطني بحيث يبين المساواة بين الجنسين. ويجري تحسين إمكانية الحصول على التعليم التكنولوجي، ويتضح ذلك في أن عددا أكبر من الفتيات يخترن الدراسات التقنية. وتتمتع المسنات بإمكانية الوصول إلى صفة من الرعاية تمكّن من تضامن المجتمع المحلي وتيسره.

وهناك الكثير مما يجب الاضطلاع به. ويجب أن نلاحظ بترقب الأشكال التي تظهر حديثا لفقر المرأة، وبخاصة بالنسبة للحالة الاقتصادية للأسر التي يكون معيها واحد من الوالدين فقط، والإدماج الاجتماعي للمرأة التي تعاني من مشاكل الصحة أو الحركة. ويزداد بصفة منتظمة انتخاب المرأة لمراكز حكومية على الصعيدين الوطني والمحلي. ولكن

القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة لا تزال هي الأساس الوطيد لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

وإنه لمن دواعي الارتياح الكبير أن إحدى التوصيات الرئيسية لبيجين، وهي التوصية الخاصة بوضع بروتوكول اختياري للاتفاقية، قد نفذت بنجاح، تحت الرئاسة البارعة لدبلوماسية زميلة من النمسا، ألوازيا فورجيتتر. وإن البروتوكول الاختياري وأحكام المحكمة الجنائية الدولية يجعل العنف ضد المرأة جريمة من جرائم الحرب، وجريمة ضد الإنسانية، سوف تعزز بقوة النظام القانوني الدولي بشأن حقوق المرأة بمجرد دخولها حيز التنفيذ. وينبغي أن نعمل على إنفاذها بصورة مبكرة. ويسر النمسا أن البروتوكول نال أكثر من ٣٠ توقيعاً، وقد صدقت عليه حتى اليوم كل من الدانمرك، والسنغال، وناميبيا. وبمقدوري أن أعلن أن عملية تصديق النمسا قطعت شوطاً كبيراً، وسوف تستكمل على الأرجح في أوائل تموز/يوليه هذا العام.

وثمة شرط مسبق لتمتع المرأة الكامل بحقوقها الإنسانية هو المعرفة الكافية بماهية هذه الحقوق الإنسانية. ولذا كان تعليم حقوق الإنسان ومحو الأمية القانونية على جانب كبير من الأهمية. ويسرني أن أذكر أن هناك أشرطة فيديو للتدريب على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، قام بإنتاجها أحد برامجنا للتعاون الإنمائي، وهي متاحة لممارسي التعاون الإنمائي، والجماعات النسائية، ويمكن مشاهدتها خلال هذا الأسبوع. وفي إطار جهود النمسا من أجل الإسهام في شبكة الأمن الإنساني الناشئة، فإن اهتمامنا الخاص يتركز على حقوق الإنسان، وتعليم حقوق الإنسان بالذات. إن جميع برامج ومشاريع التعاون الإنمائي النمساوية تخضع لتحليل الأثر المترتب على نوع الجنس كما أن تعزيز وضع المرأة هدف مميز للتعاون الإنمائي النمساوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إيرين فرويد نشوس - رايجل، رئيسة وفد النمسا.

السيدة فرويد نشوس - رايجل (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والاعتباط البالغين، أن أتحدث في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في استعراض مرور فترة خمس سنوات على المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي انعقد في بيجين، الصين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. إن النمسا تؤيد تماماً البيان الذي أدلت به البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد اعتمد مؤتمر بيجين في منهاج العمل وثيقة تشتمل على تحليلات مفصلة وتوصيات عديدة لمعالجة التمييز ضد المرأة، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج، ومن ثم دعم المساواة، والسلم، والتنمية.

وينبغي لنا هذا الأسبوع أن نشرع في التزام سياسي متجدد، وأن نركز على أعمال ملموسة لتذليل العقبات المتبقية في طريق المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في جميع مجالات الحياة. كما ينبغي لنا أن ندرك بروز تحديات جديدة، وأن نسعى للتصدي لها بقوة. ويحدوني وطيد الأمل في أن نستطيع تحقيق انطلاقة جديدة بشأن قضايا مثل فيروس اتش آي في/الإيدز وأثره الوخيم على النساء والأطفال بصفة خاصة، إلى جانب الاتجار في النساء والبنات.

إن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة قد بحث المساواة بين الرجل والمرأة من خلال منظور حقوق الإنسان. وفي مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، تأكدت بوضوح حقوق الإنسان للمرأة والطفلة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية. وقد طبق مؤتمر بيجين هذا المنظور لحقوق الإنسان في ثنانيا منهاج العمل، واعتمد العديد من التوصيات لتمكين المرأة كي تتمتع بحقوقها بشكل أكبر. وفي رأينا، فإن اتفاقية

الخفض الكبير لتواتر وقوع هذه الجريمة بحلول عام ٢٠٠٥. وفي إطار هذا المؤتمر أقيمت حلقة عمل خصصت لتحليل الحقوق والاحتياجات المحددة للمرأة في نظام العدالة الجنائية. وستواصل النمسا العمل بشأن هذه المسائل. وقد اكتسبت سلطات إنفاذ القانون في النمسا خبرات خاصة في هذا المجال، ونحن على استعداد لتشاركنا البلدان الأخرى في الاستفادة منها.

والمسائل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين ذات أهمية أيضا للنمسا، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث اعتمدت خطة عمل تتعلق بالفوارق بين الجنسين، وسيعقد اجتماع رفيع المستوى للبعد الإنساني يركز على الاتجار بالنساء.

وتهتم المبادرات الرئيسية للمجتمع المدني في النمسا على نحو خاص بضحايا الحرب من النساء في يوغوسلافيا السابقة. وقد جمعت مبادرة تسمى بمبادرة "الجار المحتاج" حوالي ١٢٠ مليون دولار من المساهمات غير القابلة للخصم من حساب الضرائب. وتذهب ٩٥ في المائة من هذه الأموال لصالح النساء والأطفال مباشرة. وتلقت أكثر من ٢٥ ٠٠٠ امرأة، العديد منهن ضحايا للاغتصاب والعنف القائم على أساس نوع الجنس، عناية طبية في سيارات إسعاف متخصصة.

وإن أثر هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة - مهما كان مثار إعجاب ومصدر تنوير - لن تقرره جودة إجراءات المؤتمر، ولكن زيادة إنصاف المرأة في العالم هي وحدها التي تقرره. وتتطلع النمسا إلى التعاون الوثيق مع جميع الشركاء المهتمين لجعل تلك الزيادة زيادة كبيرة.

وسيكون مفيدا لنا إذا ما عملت الجهات الفاعلة المهتمة بجوانب معينة من النهوض بوضع المرأة على تشكيل تحالفات لوضع السياسات والتعاون على نحو وثيق. ونحن

لقد أوصى مؤتمر بيجين بكل قوة بضرورة إدماج منظور المساواة بين الجنسين في البرامج والمشروعات كافة. ونحن ما زلنا نؤيد هذا النهج تأييدا تاما. ولكن ما دامت المساواة بين الجنسين لم تصبح حقيقة واقعة بعد، فإننا نعتقد أنه لا بد من العمل الإيجابي والمبادرات التي تستهدف المرأة. وفيما يتعلق بدعم التمثيل المتساوي للنساء في المناصب القيادية، فإن أمام الأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية بوصفها النموذج الذي يحتذى. ويسرني أن أذكر أن ثمة جهودا جارية في فيينا لدعم التمثيل المتساوي بين الجنسين في الوكالات التي تتخذ من فيينا مقرا لها. وهناك فريق نشط من السيدات السفيرات ورئيسات الوكالات ممن يتجاوبن مع ذلك. غير أن هناك حاجة واضحة لقيام الإدارات الوطنية بترشيح المزيد من الإناث لشغل وظائف دولية. وكان من بين الالتزامات المحددة التي قطعتها وزيرة شؤون المرأة النمساوية في بيجين، الالتزام المتعلق بالعنف ضد المرأة. ويسعدني أن أذكر أننا حققنا تقدما في هذا المجال داخليا، ونحن نتعاون كذلك مع مختلف المنظمات الدولية في هذا المضمار.

إن انتهاكات حقوق الإنسان والتخلف القاسي يجتمعان في صورة بشعة للعنف ضد المرأة الذي يتمثل في جريمة الاتجار في النساء، بهدف الاستغلال الجنسي عادة. وتفيد تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، أن حوالي نصف مليون امرأة من وسط وشرق أوروبا يقعن ضحية ذلك الاتجار ويتم نقلهم بحرا إلى الخارج سنويا، وينتقل عدد كبير منهن عبر بلدي.

قام مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية، ومقره فيينا، بتطوير برنامج عالمي ضد الاتجار في البشر، وتقدم النمسا دعما ماليا كبيرا لعناصر هذا البرنامج في أوروبا الشرقية ووسط أوروبا. وكان مؤتمر الأمم المتحدة العاشر المعني بالجريمة والعدالة، قد اعتمد في إعلان فيينا، هدف

مستعدون وراغبون في أن نفعل ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالعنف الموجه ضد النساء. ويمكن للبلدان المتشابهة أن تمد بعضها بعضا بالمعلومات على أساس طوعي عن الإجراءات التنفيذية وأن تشجع بعضها بعضا على تكثيف جهودها لتعزيز المساواة والتنمية والسلام. وهذا من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في جعل العالم أكثر إنسانية للجميع -- نساء ورجالا وأطفالا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.